

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٢٨٨

الجمعة، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موناغارا موسوتي (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد شرباك
	أوغندا السيد مونغويا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد لي باودونغ
	فرنسا السيد آرو
	لبنان السيد سلام
	المكسيك السيد هالر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
	النمسا السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى

الأمم المتحدة (S/2010/143)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويرات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2010/143)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وألمانيا وبوتسوانا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وسويسرا وكوستاريكا والكونغو والمغرب يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو دي كويروز دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دوارتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد لويس سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو الممثلين المذكورين آنفا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/143 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة.

وسط أفريقيا له صلات معقدة، ليس بالصراع فحسب، ولكن أيضا بعدد من الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تقوض جهودنا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم سيادة القانون وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية المطاف. والصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها والانتشار غير المشروع للاتجار بالأسلحة أصبحت واضحة بصورة متزايدة. وأصبح ذلك، بدوره، أحد العوامل الرئيسية التي تغذي الصراعات في وسط أفريقيا وتؤدي إلى تفاقمها.

وما زالت المسؤولية الأولية عن القضاء على هذه التجارة غير المشروعة تقع على عاتق الدول. والتدابير التي تتخذها السلطات الوطنية لتعزيز برامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة جديدة بالإشادة بها؛ وتجدر الإشادة أيضا بالجهود الجماعية المبذولة من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. غير أن التحدي ما زال يلوح في الأفق. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات.

أولا، إن إحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا يتطلب التزاما قويا من جانب الدول في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب الدول الموردة للأسلحة، بغية توسيع نطاق جهودها الانفرادية والجماعية للقضاء على الاتجار بالأسلحة.

ثانيا، يجب أن تشمل هذه الجهود التزامات أكبر من جانب دول المنطقة دون الإقليمية بتنفيذ الصكوك العالمية وتعزيز قدرتها على تحديد هوية الأفراد الضالعين في أنشطة السمسرة غير المشروعة والتصدي لهم. وتتضمن هذه الصكوك برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية، والصك الدولي للتعقب. ويجب علينا أيضا أن ندعم اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة على

أرحب بحضور نائبة الأمين العام، سعادة السيدة آشا - روز ميغورو. وأعطي الكلمة لنائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): نعرف منذ زمن طويل أن تدفق الأسلحة غير المشروعة على أفريقيا أصبح ممكنا بدرجة كبيرة بسبب السرية التي تحيط به. ولذلك، فإننا ممتنون للرئاسة الغابونية على عقد مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام في مجلس الأمن. وكثيرا ما يتناول المجلس مسائل الأسلحة التقليدية، ويجري ذلك في معظم الأحيان في سياق أزمات معينة وفي سياق النظر في فرض حظر على توريد الأسلحة.

في عام ١٩٩٩، أدرج المجلس مسألة الأسلحة الصغيرة في جدول أعماله واعتمد بياننا رئاسيا (S/PRST/1999/28) شدد فيه على أهمية التعاون الإقليمي في التعامل مع المسألة. وبعد ذلك، أقر المجلس مرارا بالآثار المدمرة للأسلحة غير المشروعة على السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمدنيين والنساء والأطفال.

كما شدد المجلس على الحاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من تدفقات الأسلحة إلى وسط أفريقيا. وفي المنطقة دون الإقليمية، ما زال الطلب المحلي كبيرا، وبخاصة من جانب جماعات الميليشيا والمتمردين العديدة. ومما يعوق تحديد الأسلحة الصغيرة على نحو فعال محدودية القدرات الوطنية والإقليمية وسهولة اختراق الحدود والآثار غير المباشرة للصراعات في المنطقة. ونتيجة لذلك، تغرق الأسلحة غير المشروعة وسط أفريقيا، متسببة في تفاقم العنف بين الطوائف وتزايد الجريمة العابرة للحدود، ومهددة للعمليات الجارية للسلام والمصالحة الوطنية.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس ظاهرة معزولة مطلقا. والاتجار بالأسلحة في

الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. وبحث الأمين العام مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على تقديم كل ما يلزم من مساعدة لدعم الدول في وسط أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف. وأشيد مرة أخرى بحكومة غابون على ما أبدته من ريابة في إثارة هذه المسألة في المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أنطونيو ماريا كوستا. أعطي الكلمة الآن للسيد كوستا.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): في عالم اليوم، تنشب الصراعات داخل الدول وليس فيما بينها، وتخاض بالأسلحة الخفيفة عوضاً عن الأسلحة الثقيلة. ويتم الحصول على الأسلحة في السوق غير الشرعية، التي تقدر تعاملاتها على الصعيد العالمي بما يتراوح من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار في السنة، وهو ما يشكل نحو ٢٠ في المائة من حجم الاتجار المشروع بالأسلحة. ويسقط في أفريقيا، التي تشكل أكثر أسواق مهربي الأسلحة ربحية، أكبر عدد من الضحايا بسببها. ولذلك، أعرب عن امتناني للحكومة غابون على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس.

وللطلب على الأسلحة العسكرية ثلاثة مصادر: العصابات الإجرامية، والمليشيات المقاتلة، والأنظمة الخاضعة للجزاءات. كما أن للعرض مصادر مختلفة: مخزونات الدول التي تمر بفترة تغيير النظام، بيع إدارات الدفاع للأسلحة المتقادمة بأسعار مخفضة، ورفض الصانعين - ربما بسبب الفساد - التقيد بالضوابط المحلية المتفق عليها دولياً.

وأود أن أبدأ بالطلب، الذي يهتم أفريقيا بالتأكيد. أولاً، تجني العصابات الإجرامية مكاسب جمة من الأسلحة النارية. فيمكن لثلة من القراصنة الصوماليين أن يختطفوا

الصعيد العالمي، وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمجتمعات المحلية في مجالي نزع السلاح وبناء الثقة.

ثالثاً، ينبغي لدول وسط أفريقيا أن تستخدم أدوات الأمم المتحدة وخبرتها الاستخدام الأمثل. فمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مثلاً، يضطلع بدور هام في مساعدة الدول في تنظيم التسليح التقليدي وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ويوفر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا للدول والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني المشورة التقنية وبرامج بناء القدرات، بما في ذلك التدريب، والمساعدة القانونية، وإعداد السجلات الإقليمية والصكوك المعنية بالشفافية.

والأمين العام وأنا، نرحب بالقرار الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المتعلق بتكليف المركز بتقديم المساعدة لدى صياغة أول صك ملزم قانوناً للمنطقة دون الإقليمية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر، والمتفجرات والمعدات الداعمة لتصنيعها. وتشمل الأولويات الملحة الأخرى إدارة المخزونات، وأمن الأسلحة والذخائر، والتدابير الرامية إلى مراقبة استيراد الأسلحة وتصديرها وعبورها وإعادة تحويلها. كما يجب بذل المزيد من الجهود لبناء القدرات الوطنية لوسم الأسلحة، والاحتفاظ بسجلات مستوفاة وتعقب الأسلحة غير المشروعة، وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية.

ومن المفهوم أن ضعف قدرات الإنفاذ والتنظيم، الإقليمية والوطنية، على مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة يرتبط بالأسباب الهيكلية للعنف والصراع المسلحين. وبالتالي، فإن قرارات اللجنة الاستشارية الدائمة وإجراءاتها تكتسي أهمية بالغة في التصدي لأدوات العنف، وإيجاد السبل لتحسين الأمن في المنطقة دون الإقليمية، وتهيئة

سيراليون رهينة لعقد كامل، أو الدمار الذي تسبب فيه جيش الرب للمقاومة المغير في أوغندا على مدى سنوات.

ومجمل القول إن الأسلحة غير الشرعية تؤجج العنف الذي يقوض الأمن والتنمية والعدالة. ومن بين البلدان الـ ٣٤ الأقل احتمالا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، توجد ٢٢ منها - أي ثلثي العدد الإجمالي - في خضم الصراعات، أو بصدد الخروج من الصراعات الدائرة في مناطق تجتذب الجريمة والعنف والاتجار بالأسلحة.

وماذا عن العرض؟ إن الأسلحة الصغيرة، بخلاف المخدرات والتزوير، منتج معمر. فيمكن لبندقية هجومية، مثل AK-47 أو M-16، أن تدوم إلى أجل غير مسمى، إذ لا تحتاج سوى الذخيرة. ونتيجة لذلك، يتخذ الاتجار بالأسلحة شكل التدفق العرضي لا التدفق الدائم، لكن له نسق يمكن التنبؤ به - من البلدان ذات المخزونات الكبيرة إلى منطقة متزلقة إلى الأزمة أو يزج بها فيها تجار الأسلحة. وتوجد معظم هذه المناطق، بطبيعة الحال، في العالم الثالث.

وكانت أكبر المخزونات توجد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. والواقع أنها كانت، في التسعينيات، مورّد جميع الصراعات تقريبا، لا سيما في أفريقيا، من الألف إلى الياء - من أنغولا إلى نيجيريا. وقد تحولت أوكرانيا، على وجه خاص، بفعل مجموعة من العوامل، إلى مورّد رئيسي للأسلحة. وهي تتوفر على مخزون كبير - إذ أن هناك ٥٤ قطعة سلاح ناري لكل جندي أوكراني، وهو ما يتنافى مع المعدل المقبول عالميا المحدد في سلاحين ناريتين لكل جندي - وفائض كبير من الطائرات العملاقة، بما في ذلك الطرازين الضخمين أنتونوف وإليوشن. وبتدني مستوى التنظيم وارتفاع معدل انعدام الأمن الاقتصادي، نحصل على بيئة يمكن فيها لتجار الموت أن يكسبوا الملايين - على نحو ما شخصه نيكولاس كيدج،

ناقلات النفط؛ ويمكن للصيادين غير المرخص لهم المزودين بالبنادق ذات معدات الرؤية الليلية والأجهزة الكاتمة للصوت أن ينهبوا الأنواع النادرة في أفريقيا؛ ويمكن للمُغيرين على المواشي أن يسرقوا الثروة الحيوانية لقرى بأكملها؛ ويمكن لقطاع الطرق أن يحتطفوا شحنات المعونة؛ ويمكن للسفاحين المنتكرين في لباس القتال أن يجيروا العبيد الشبان على استخراج المعادن النفيسة؛ ويمكن للعصابات أن تهاجم مواطني بلدها والسياح على حد سواء وتسرقهم وتختطفهم من منازلهم أو في المنتجعات. ونتيجة لذلك، تسجل العديد من البلدان في أفريقيا أعلى معدلات الجريمة، لا سيما جريمة القتل، في العالم.

ثانيا، بحصول الميليشيات المقاتلة على الأسلحة العسكرية، فإنها تنال ميزات قوة عسكرية وقوتها النارية سعيا منها إلى كسب المصداقية، حتى لو لم تكن لديها قضية سياسية. وينجم الخطر المزدوج، في معظم الأحيان، عن تمويل المتمردين لشراء الأسلحة من خلال الاتجار بالمخدرات ومقايضتها بموارد أخرى.

ثالثا، تحتاج الأنظمة الخاضعة للجزاءات إلى الأسلحة لكفالة استمرار وجودها، بصرف النظر عن المعارضة المحلية و/أو الضغط من المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات هذا المجلس. ويتحايّل تجار الأسلحة على عمليات الحصار، ويكافقون بسخاء من السلطات التي لا تترد في استتراف المواطنين والموارد الطبيعية على السواء لتسديد تلك المدفوعات.

وعندما تكون الأسلحة، حتى بكميات صغيرة، في هذه الأيدي الآثمة، يمكنها أن تقوض التقدم الاجتماعي - الاقتصادي لدولة ما، وتكسر احتكار الدولة لاستخدام القوة، وتدفع بالمأزقين السياسي أو العسكري إلى نقطة الحسم. ولا يسعنا سوى أن نفكر في الكيفية التي قام بها الأطفال المخدرون المنتمون للجهة المتحدة الثورية بأخذ

المشروع بالأسلحة؟ ما من حاجة إلى إعادة عمل ما تم عمله بالفعل. فبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية) التي دخلت حيز النفاذ قبل خمس سنوات لإكمال اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة يوفر صكا قانونيا قويا جدا. وقد سرني أن أستمع إلى بيان نائبة الأمين العام في ذلك الصدد.

إن بروتوكول الأمم المتحدة يتطلب من الأطراف اعتماد تشريع يمنع تحويل الأسلحة وتجهيز إزالة الوسم عن الأسلحة وإبقاء السجلات اللازمة لتتبعها، ومنع إعادة استخدام الأسلحة المعطلة، وتعزيز النظم التعاونية للرقابة على تدفق الأسلحة ومنع سرقة الأسلحة وبناء قدرات إنفاذ القانون عبر الحدود. ومع ذلك لا يوجد سوى ٧٩ طرفا في البروتوكول وهذا العدد يمثل نصف الأطراف الأعضاء في بروتوكولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالتحديد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وبالطبع فإن بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية يبدو أنه متواري جدا عن الأنظار.

وللقضاء على التدفق غير المشروع للأسلحة، أحض الدول على استخدام بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية لسد الثغرات في التشريعات الوطنية وتشديد اللوائح القانونية المتعلقة بنقل الأسلحة وتطوير قواعد بيانات إقليمية بشأن المصادرات وزيادة التعاون بين الوكالات داخل الإدارات الوطنية وجمع المعلومات عن الشحنات المشتبه بها وتقاسم المعلومات مع البلدان الأخرى للتحقق من الامتثال للاتفاقات الدولية.

سفير النوايا الحسنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في فيلم The Lord of War "إمبراطور الحرب".

وكيف يمكن نقل أطنان من الأسلحة على متن طائرات شحن ضخمة دون أن يكتشفها أحد؟ ومفتاح ذلك هو الفساد المنتشر في المنشأ والمعبّر والمقصد. وعلى الرغم من تهريب الأسلحة عبر الحدود - مثلا بين الولايات المتحدة والمكسيك - تنقل معظم الأسلحة عبر القنوات التجارية، اعتمادا على تزوير الأوراق والموظفين الفاسدين. والفساد في المنشأ - المعروف بـ "تحويل الاتجاه في نقطة الانطلاق" - يمكنّ التجار من استخدام شهادات مزورة للاستعمال النهائي للقيام بعمليات تصدير قانونية. إن الفساد في بلد المقصد "الرسمي" يمكنّ من تحويل الشحن القانوني إلى موقع مختلف، ذلك يسمى بعد التوريد يتم التحويل. فعلى سبيل المثال، فإن أسلحة الدبابات والذخائر التي كانت على متن سفينة أوكرانية خطفها القراصنة الصوماليون في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ كانت وجهتها المقصودة جنوب السودان وليس كينيا كما أفادت الوثائق.

عند بلد المقصد "الحقيقي" - في بلدان الساحل، على سبيل المثال، ووسط وشرق وغرب أفريقيا - تتم مقايضة الأسلحة بالمخدرات والموارد الطبيعية مثل النفط والأحجار الكريمة والمعادن والخشب. ونتيجة ذلك، فإن تهريب الأسلحة والجريمة المنظمة يغذيان الصراعات والعكس بالعكس.

وفي الختام، ما الذي يمكن فعله لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبالذات في أفريقيا؟ وبيت القصيد هنا هو تعزيز التنمية والأمن ليتسنى تخفيض الطلب على الأسلحة. ولتخفيض العرض، يجب القيام بمزيد من العمل لتحسين عملية حفظ الأسلحة، أي يجب أن تُحفظ في مكان آمن ومن ثم تدميرها، ليس أقلها داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كيف يمكن الحد من الاتجار غير

يمثل وباء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عاملاً رئيسياً في انتشار هذه الأسلحة وتداولها الفوضوي.

وبما أنه لا يمكن التحقق من مصدر هذه الأسلحة، ولأنها سهلة الاستخدام ويمكن نقلها بسهولة، كما قال كوفي عنان، فإن ضروب المعاناة الشديدة موجودة في كل مكان. إذ يمكن أن تكون داخل الأسر وفي الدول وعلى طول الحدود. أنها ترزع العلاقات بين أفراد الأسرة، وتخرب حياة الناس وتقوض علاقات حسن الجوار بين الدول وتستنزف الزخم من جهود التكامل الإقليمي. تلك هي الصورة المؤلمة التي أردت أن أتناقشها مع المجلس، أي مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقتنا دون الإقليمية.

ولإظهار نطاق هذه الظاهرة، يذكر الناس أن ما تمثله من تهديدات للأمن الداخلي والأمن الإقليمي للدول في المنطقة يفوق كثيراً قدرات بلداننا ومجتمعنا لاستئصال شأفتها. وبالنظر إلى نطاقها وخطورتها وطبيعتها ذات الانتشار الواسع، فإن الأزمات التي تشهدها المنطقة دون الإقليمية لها أثر تراكمي. وذلك يتضمن زيادة وتنامي التمرد المسلح والمنظمات الإجرامية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات، والتشريد الكاسح للناس وتدهور النظم التعليمية والصحية والفقر والعلاقات الجنسية غير الشرعية.

أما على صعيد الأمن العالمي، فتضم أفريقيا الوسطى ست مناطق خارجة عن القانون وكلها جزء من مثلثات الحدود التي تضم تشاد - جمهورية أفريقيا الوسطى - السودان، وتشاد - الكاميرون - جمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون - غينيا الاستوائية - نيجيريا، وأنغولا - الكونغو - جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى - الكونغو - جمهورية الكونغو الديمقراطية/نهر الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية - بوروندي -

غير أن هذا ليس كافياً. إذ يمكن مكافحة كل الجرائم باقتفاء أثر الأموال. ويتأرجح تجار الأسلحة بالذات بين الأعمال التجارية المشروعة وغير المشروعة، لإخفاء أثرهم من خلال اتخاذ ترتيبات معقدة للشركات التي تكون بمثابة واجهة تستثمر ما تجنيه من الجريمة. أحض الدول على تنفيذ المادة ٥٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تقتضي من الأطراف معرفة زبائنهم والكشف عن المستفيدين من الأموال المودعة في حسابات بنكية ذات قيمة عالية.

إن الاتجار بالأسلحة وبيع آخر. والعلاج معروف والأدوات الجراحية متوفرة. أمل من هذا الاجتماع أن يشجع الدول الأعضاء على استخدام تلك الأدوات لقطع دابر تدفق الأسلحة التي تغذي الصراعات وتقوض الساسة وتثري المجرمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لويس سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى.

السيد لويس سيلفين (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيادة الرئيس على دعوتي هنا. أود أيضاً أن أنوه بوجود نائبة الأمين العام.

في قلب قارة تحتل فيها حالات الحرب بين الأشقاء شواغل المجتمع الدولي، حيث أن أفريقيا الوسطى ما برحت مصدراً رئيسياً للأزمات لمدة ١٥ عاماً. ومن بين البلدان العشرة التي تشكل الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، سبعة منها تواجه اليوم حالات ما بعد انتهاء الصراع، وبينما البلدان الثلاثة الأخرى لم تكن بمنأى من ويلات العنف السياسي والمجرمين الفارين. وفي ذلك الصدد،

بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في عام ١٩٩٢. وبعد ذلك، نتيجة لعمل اللجنة، اتخذ قرار تاريخي في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٩ بإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، حيث أنشئ في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في مالابو، غينيا الاستوائية.

فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة، يحتوي النص ذو الصلة من البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن على المسائل التالية في مادته السادسة: مكافحة الجريمة عبر الحدود والإرهاب الدولي والانتشار المنفلة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. ومنذ ذلك الحين وبمبادرة من منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، عملت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على جبهتين: الدعم المسؤول لمبادرات المجتمع الدولي واتخاذ المبادرات دون الإقليمية.

فيما يتعلق بدعم مبادرات المجتمع الدولي، وفي إطار إسهام أفريقيا في برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، اعتمدت دول وسط أفريقيا إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠. وأنشأت في عام ٢٠٠٣ برنامج الإجراءات ذات الأولوية التي تتخذها لبلدان وسط أفريقيا لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة هذا.

أما بخصوص المبادرات دون الإقليمية، فأود أن أشير إلى أنه بناء على ذلك البرنامج، عقدت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، حلقة دراسية في بانغي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ للتوعية بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة في منطقة الجماعة الاقتصادية. ثم عقدت في برازافيل في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣، حلقة دراسية بشأن تنفيذ البرنامج.

رواندا/منطقة البحيرات العظمى. وإذا ما ألقينا نظرة وثيقة لتبين لنا أن الطابع المحكم لها يؤدي إلى عودة حركات التمرد وإعادة تجميع صفوفها. ذلك هو العنصر الهيكلي للتداول الفوضوي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلاوة على ذلك فإن المناطق الخارجة عن القانون لا تزال تعج بحركات التمرد الناشئة وتضم جيوش جواله في أعقاب انتهاء أي صراع.

أما الخصائص التقنية لتلك الأسلحة فتكشف عن أن ٨٠ في المائة تقريبا منها يأتي إما من الصين أو من بلدان حلف وارسو السابق. ويستغل المتجرون بالأسلحة سهولة استخدام هذه الأسلحة وصيانتها، مما يعني أنه لا توجد نهاية لمصادرهما. وهناك أيضا مخزونات هائلة من هذه الأسلحة ومن الجيوش وقوات الدفاع في الدول التي تمر بأزمة، والتي تدعم حركات التمرد وتجار الأسلحة الدوليين. وفي الآونة الأخيرة، فإن الحركات الدينية المتشددة في مثلثي الكاميرون - نيجيريا - غينيا الاستوائية وتشاد - السودان - جمهورية أفريقيا الوسطى ما برحت أيضا مصدرا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن جميع قطاعات المجتمع تملك هذه الأسلحة. والأسوأ من ذلك كله أنها تشمل النساء والأطفال، مما يفضي إلى صراع اجتماعي جديد يشمل الهيكل الأسري التقليدي. ودفع ذلك التطور الذي يبعث على الانزعاج أجهزة مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا ومؤسسات المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة.

فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي، طلب رؤساء دول وسط أفريقيا عن طريق عملية ياوندي من الأمم المتحدة المساعدة من أجل منع نشوب الصراعات في المنطقة دون الإقليمية وإدارتها وتسويتها. وأدى هذا إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بطبيعة الحال. وهذا النهج لا يعزز مواءمة الأنظمة والمؤسسات ويدعمها فحسب، بل يشجع على تبادل المعلومات أيضا لضمان فعالية أكبر لما تقوم به الجهات الفاعلة في الميدان.

وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى النتائج المشجعة التي تحققت في أقل من ستة أشهر، في اختبار تنفيذ استراتيجية تأمين المصالح الحيوية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في خليج غينيا.

وكما يعلم المجلس، كان مثلث الكاميرون وغينيا الاستوائية ونيجيريا هدفا لسنوات عديدة للكثير من أعمال القرصنة في البحر التي أثارت مخاوف من ظاهرة "صوملة" هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية لإمدادات الطاقة والتجارة العالمية. وخلال الدوريات المشتركة في البحر على طول الساحل صودرت مئات من قطع السلاح وكميات كبيرة من العاج والمخدرات وعائدات الصيد غير المشروع وغيرها من المنتجات غير المشروعة.

وعلاوة على ذلك، نفذت معظم الدول في مرحلة ما بعد الصراع برامج وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كجزء من استراتيجيات الخروج من الصراع. وعليه، أصبح الحد من تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبة الحيازات والمخزونات القائمة جزءا رئيسيا من عملية جمع الأسلحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. ولكن هذه العملية لا تزال بعيدة عن تحقيق توقعاتنا لأنها لم تعالج بعد المنظمات الإجرامية التي تزداد تنظيما يوما بعد يوم.

ومن المهم التأكيد على أنه بعد الصراعات في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يكن بالإمكان استرداد جميع الأسلحة التي استخدمت في تلك الصراعات. وإذا نظر

وأسفرت نتائج تلك الحلقة الدراسية عن اعتماد مجموعة من التوصيات التي التزمت الدول نفسها بتنفيذها. وسأشير إلى ثمان منها: إنشاء لجنة وطنية في كل دولة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ الجمع والتدمير علنا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يستخدمها المتمردون والجماعات المسلحة الأخرى؛ تعزيز ومواءمة التشريعات الوطنية والإجراءات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ تعزيز القدرة على اقتفاء أثر الأسلحة من خلال إعداد سجلات وقواعد بيانات؛ تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ تنفيذ سياسة إقليمية للتعاون عبر الحدود لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأخيرا، إنشاء كيان بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أما على صعيد استراتيجية الأمن الجماعي العالمي التي وضعها مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، فقد اتخذت الإجراءات لمواجهة التهديدات في المناطق التي ينعلم فيها القانون والتي ذكرتها سابقا، بدءا باتفاق التعاون في مجال الشرطة الذي وقعته في ياوندي الدول الأعضاء في لجنة رؤساء الشرطة في بلدان وسط أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن أجل استكمال ذلك النظام، حشدت مبادرة سان تومي وبرينسي لعام ٢٠٠٧ الجماعة الاقتصادية لوضع صك قانوني للجماعة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها لاعتماده في المستقبل القريب.

ويمكن ذلك النهج الذي يجمع بين الصكوك القانونية والنهج التنفيذي أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من تأدية دور محوري في الحد من تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع

وعقب فترة تأثرت خلالها المنطقة دون الإقليمية تأثراً عميقاً بصراعاتها المتعددة، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي أعيد إحيائها عام ١٩٩٩، لديها ضمن ولايتها الرئيسية مهمة إعادة إرساء الاستقرار، والسلام، والأمن. وبالتالي، إن هدف مكافحة انتشار التداول غير الخاضع للرقابة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه أدرج من جديد ضمن بنود جدول أعمالنا.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا المجال سوف تُعنى بوضع اللامسات الأخيرة على الصك القانوني واعتماده من جانب الدول الأعضاء؛ وتعزيز المشاركة النشطة للجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتنفيذ البرنامج الحدودي، ولا سيما في مجال أمن المعابر الحدودية؛ ووضع وتنفيذ آلية لتعاون الشرطة بغية معالجة مسألة المناطق الست الخارجة عن القانون؛ والعمل على تفعيل استراتيجية خليج غينيا بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين بطبيعة الحال؛ وتنفيذ سياسة إصلاح القطاعات الأمنية لكفالة تعقب أسلحة الدول؛ وتقديم مختلف أشكال الدعم لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً بحلول عام ٢٠١٥؛ وتعزيز منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالمعلومات، وزيادة التوعية، وإقامة شبكات اتصال اجتماعية. وبغية تحقيق هذا المشروع الطموح، نشدد جماعتنا شركاءنا الدوليين تقديم دعمهم القيم.

في الختام، أود أن أشدد على اعتقاد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية العالمية والجماعية للمنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يتعين أن نتفحص السلسلة التي تربط ما بين إنتاج واستيراد هذه الأسلحة واستعمالها

المرء إلى تلك البلدان مجتمعة، ففي وسعه التقدير - وهذا مجرد تقدير - بأن حوالي ٧ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت قيد التداول في وسط أفريقيا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، بما في ذلك قطع السلاح المصنعة أو التي تم الحصول عليها. ولم يرصد بصورة فعالة أو يدمر سوى ٤٥ في المائة منها.

ويعني ذلك أن معظم الأسلحة لا يزال مخفياً لأسباب متعددة، بما في ذلك احتمال العودة إلى المواجهات، والاتجار غير المشروع لأغراض تجارية، والسطو المسلح الذي غالباً ما يشمل الاغتصاب والخطف وقطع الطرق وتهريب المخدرات ونهب المعادن وموارد الغابات في حوض الكونغو وجرائم الانفعال العاطفي والقرصنة البحرية. وفي وسعي الاستمرار في السرد. فالأسلحة تستخدم أيضاً في الصيد غير المرخص في البرية للاتجار وأنشطة صيد السمك غير المشروع حيث تستخدم المتفجرات غالباً.

ولذلك السبب، فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي عادة ما تنفذ بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، ترتبط الآن ارتباطاً وثيقاً بمشكلة إصلاح قطاع الأمن وتنطوي على التعاون بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على المستويين المحلي ودون الإقليمي. وسياسة إصلاح القطاعات الأمنية في دول وسط أفريقيا تعني أن على قواتها الأمنية والدفاعية أن تلتزم بالمراقبة الصارمة للأسلحة التي تمتلكها. علاوة على ذلك، وبرعاية برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، تم اعتماد برنامج حدودي تابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٩. والركيزة الثالثة لهذا البرنامج تسعى إلى كفالة أمن المعابر الحدودية، ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، طالما أن ذلك عامل يقوض العلاقات بين الدول المجاورة ويزعزع استقرار التنمية الاقتصادية.

على السلم والأمن في وسط أفريقيا. لقد أثبتت ورقتك المفاهيمية قيمتها في تيسير مناقشة هذا الموضوع.

الاتجار غير المشروع بالأسلحة يخلّف أثرا عميقا على السلم والأمن في أفريقيا عموما، وفي وسط أفريقيا خصوصا. إنه يقوض الحكم الرشيد ويعوق السياحة والاستثمار. وهو يعرض التنمية الاقتصادية للخطر، ويعرّض الديمقراطية والتنمية عموما للمخاطر. والأسلحة الصغيرة غير المشروعة توجع أيضا الصراعات، وتعرّض نظام الدولة - الأمة ذاتها للهجمات. ومع انتشار مجموعات مسلحة من الفدائيين، وغالبا ما ينقسمون إلى فصائل، فإن عدم الاستقرار الداخلي يتجه على نحو متزايد إلى أن يصبح حروبا إقليمية أكبر. والدعم الذي يأتي عبر الحدود إلى الحركات المسلحة في ارتفاع. وثمة حروب على نطاق واسع جارية في بعض أنحاء أفريقيا، تسبب الملايين من المشردين داخليا. ودور الموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات في المنطقة ليس موضع مغالاة. والمقاتلون من جميع الجهات يستفيدون من الثروة المعدنية. وتجار الأسلحة في العالم تغمرهم السعادة لتزويد المقاتلين بالأسلحة لأنهم يحصلون على جزء من تلك الثروة.

وأود أن أذكر خمسة مجالات ينبغي فيها استعمال القوة لمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في وسط أفريقيا وأجزاء أخرى من القارة.

أولا، ثمة حاجة إلى تعزيز الآليات الوطنية ودون الإقليمية بغية مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتجربة منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية توفر درسا مهما في هذا الصدد. وبغية تعزيز بناء السلام والمصالحة في المنطقة دون الإقليمية، قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحويل الوقف الطوعي لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانونا، يعرف باسم اتفاقية الجماعة الاقتصادية

لأغراض إجرامية. وامتلاك القدرة على تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يصبح بالتالي جزءا هاما من نهجنا. وإلى جانب ذلك، فإن وضع سياسة لمنع الصراعات وتسويتها وإنهاءها، بالتعاون مع الشرطة دون الإقليمية والدولية، سيوفر الوسائل الأساسية لمواجهة هذه المشاكل. لذلك، نحتاج إلى استعمال كامل طاقتنا عن طريق العمل لمنع حصول مشاكل في وقت مبكر، واتخاذ إجراءات ملموسة ميدانيا على الصعد القانونية والسياسية والتكنولوجية.

ولكن إذا تخيلنا عن البعد الاجتماعي والاقتصادي، الذي يؤجج الصراعات غير المتناظرة، فإن جميع هذه الجهود ستذهب أدراج الرياح. لهذا السبب تعتبر منطقتنا دون الإقليمية أن مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي إحدى الركائز الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من الإسراع في القيام بعمله. والوفود التي لديها بيانات طويلة يرجى منها تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنصوص موجزة عندما تتكلم في القاعة. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود كذلك أن أرحب بنائب الأمين العام للأمم المتحدة أشا - روز ميغورو، وبالسيد أنطونيو مارييا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن السيد لويس سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إننا نقدر مبادرتكم، السيد الرئيس، إلى تنظيم هذه المناقشة المواضيعية بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الشروط اللازمة لتصدير الأسلحة ستحول دون دخول الأسلحة إلى السوق غير المشروعة والوقوع في أيدي أولئك المرجح أن يحولوها أو يستخدمونها في أغراض دنيئة.

أخيراً، يجب على الحكومات الوطنية، خاصة حكومات الدول المصدرة للأسلحة، تعزيز آليات الرصد واستخدامها بغية الحيلولة دون تحويل المبيعات القانونية إلى السوق الموازية. ويكفل رصد المستخدم النهائي أن الأسلحة المصدرة تستخدم على نحو سليم وأن مستخدميها يتبعون كل القوانين والسياسات والقواعد والإجراءات، وبالتالي التحقق من أن الحكومات الأجنبية أو المتلقي الأجنبي المرخص له بمواد دفاعية يستخدمها ويراقبها وفقاً لشروط وأحكام النقل. ونظراً لأن بلداناً كثيرة ليس لديها أحكام للرصد أو لديها أحكام ضعيفة لرصد الاستخدام النهائي، فإن المعايير الدولية التي تشترط رصد الاستخدام النهائي هي أفضل أساس منهجي وكامل. ولا بد من وجود نقاط على ظهر السفن قبل الشحن وبعد الشحن. وإضافة إلى ذلك، يجب تصميم شهادة دولية موحدة للمستخدم النهائي لا يمكن تزويرها أو نسخها بسهولة.

وختاماً، أود أن أشكر غابون على مشروع البيان الرئاسي، وأؤكد تأييدنا لاعتماده في نهاية هذه المناقشة.

السيد مونغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بمشاركة نائبة الأمين العام آشا - روز ميغيرو، وأن أشكرها على بياها. كما أشكر أيضاً السيد أنطونيو ماريّا كوستا والسيد لويس سيلفين - غوما على بيايهما.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له أثر مدمر على السلام والأمن في أفريقيا، ولذلك، فإن أوغندا تشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن تلك المسألة المهمة. نحن نعلم الآن أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ليسا

لدول غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى المتعلقة بها. وتسعى الاتفاقية إلى مراقبة وتنظيم ومنع نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وحيازتها. وتمكنت المنطقة دون الإقليمية من وضع خطة عمل، برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة، وهي تشجع أيضاً على إنشاء مراكز تنسيق وطنية.

ثانياً، بغية الحؤول دون أن تقع الأسلحة في أيدي الذين يمنع عليهم تلقيها، نعتقد أن الحكومات يجب أن تتقيد بأعمال الحظر المفروض على الأسلحة إقليمياً ودولياً. يجب أن يبدأوا في فرض جزاءات على المنتهكين، حيث أن منتهكي حظر الأسلحة يستطيعون الإفلات من العقاب. وينبغي على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتراقب الامتثال عن كثب وتشرف على التنفيذ وتقرّر تدابير الإقناع لتعزيز الامتثال.

ثالثاً، بغية وضع حد للإفلات من العقاب الذي يعمل في ظله سمسارة الأسلحة، ينبغي للدول أن تعتمد معاهدة دولية لتجارة الأسلحة، تحدد معايير دولية مشتركة في ما يتعلق بممارسات سمسارة الأسلحة. ولا يوجد حالياً ممارسة موحدة، الأمر الذي أتاح لسمسارة الأسلحة تغيير الأماكن لتجنب المحاكمة بموجب قوانين بلد ما عن طريق إبرام الصفقات في، ومن خلال، بلد آخر تكون قوانينه أقل تشدداً. وهذه المعاهدة ستكفل عدم تمكن الوسطاء من نقل الأسلحة من منطقة صراع إلى مناطق خالية من الصراع خشية مقاضاتهم.

وفضلاً عن ذلك، وفي ما يتعلق بمسألة المعايير، هناك حاجة إلى معاهدة دولية تحدد المعايير في ما يتعلق بتصدير لمنع وقوع الأسلحة في أيدي منتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن المعايير الدولية التي تحدد

كما أن التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا زادت التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. وهذه الديناميات الجديدة تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية برمتها. كما زاد الاتجار غير المشروع بالأسلحة حوادث العنف المسلح، خاصة في المراكز الحضرية في المنطقة. وبات جليا الآن، أيضا، أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها كذلك دور في تيسير وإذكاء أنشطة غير مشروعة أخرى عابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات والتجارة في الأنواع المهددة بالانقراض. ولذلك، فإن التعاون والتنسيق الإقليميين ضروريان حتى تكون هذه البرامج أو الأنشطة أو المبادرات المرتبطة بهذا التحدي إقليمية النطاق وتستفيد من المؤسسات الإقليمية.

لقد أطلقت الحكومات الأفريقية آليات مختلفة تهدف إلى التصدي لمشكلة انتشار هذه الأسلحة وإساءة استخدامها. وإحدى هذه المبادرات هي إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. ومن بين الموقعين على الإعلان، كينيا، الصومال، السودان، إثيوبيا، بوروندي، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، تنزانيا، جيبوتي. وهذه البلدان مكلفة بمهمة كفالة اتخاذ الإجراءات الوطنية المناسبة التي تهدف إلى التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويعكس الإعلان الدينامية العابرة للحدود التي ينطوي عليها الصراع وانعدام الاستقرار وانتشار الأسلحة الصغيرة، ويوفر برنامج وعمل خطة للتنفيذ.

وفي إطار جهود أوغندا لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أنشأت مركز للتنسيق الوطني يعنى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت إشراف وزارة الشؤون الداخلية لتنسيق ومكافحة

السببين المباشرين للصراع، ولكنهما عنصران مهمان من شأنهما إذكاء الصراعات وإطالة أمدتها بين الدول ودخلها. إنهما لا يجعلان تلك الصراعات أكثر فتكا فحسب، لكنهما يجعلان الجهود والحل السلمي للصراعات أكثر صعوبة أيضا وأكبر الأثر يقع على الأمن البشري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول.

وأفريقيا، شأنها شأن أجزاء أخرى من العالم، ما فتئت تتلقى وتعيد تدوير ترسانات من الأسلحة بما لذلك من أثر مدمر. وفي بعض أجزاء أفريقيا، مثل وسط أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بشكل خاص، شهدنا كيف كان توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في يصر عنصرا رئيسيا لزعة الاستقرار. والعديد من الصراعات في هذه المناطق يجري خوضه أساسا بالأسلحة الصغيرة، التي يجعلها انخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها وصيانتها شائعة الاستخدام جدا. كما تذكى هذه الأسلحة الجريمة والعنف، وتشرّد المدنيين وتقوض حقوقهم. وفي منطقتي وسط وشرق أفريقيا، تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا خطيرا للسلام والمصالحة والأمان والأمن والتنمية المستدامة.

وللأسلحة الصغيرة أيضا أثر على الصراعات منخفضة الحدة، مثل تلك التي بين مجموعات السكان في المناطق الحدودية. وفي المجتمعات الرعوية التي تقع على حدود كينيا والسودان، وتلك التي تقع على حدود كينيا والصومال، وفي المناطق الحدودية شمال وشرق أوغندا، وأيضا في أجزاء من الحدود الكينية، لسرقة المواشي تاريخ طويل نتيجة سمات الثقافة البدوية الرعوية. لقد جعل انتشار الأسلحة الصغيرة، خاصة الآلية ونصف الآلية، الإغارة التقليدية على الماشية أكثر إهلاكا من ذي قبل.

كان نقص الموارد واحدا من التحديات الرئيسية الأخرى التي واجهتها الجهود الإقليمية.

وأخيرا، في منطقة ذات حدود سهلة الاختراق، وما زال سكانها يعيشون في ظروف الفقر، فإن جهود الدول الفردية لتخفيض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد يكون لها تأثير ضئيل أو عدم التأثير على الإطلاق. ونود التأكيد مرة أخرى على أهمية النهج والتركيز الإقليميين في معالجة المشكلة وعلى الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي من أجل إعطاء ضمان أقوى للأمن البشري والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول في أفريقيا. ولذا تشيد أوغندا ببلدان وسط أفريقيا على مساعيها لاعتماد هذا النهج الإقليمي.

السيد أباكبان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بدون مراقبة يشكّلان جملة من الأخطار والتهديدات المعقدة لأمن الدول ومواطنيها. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على وسط أفريقيا. ولذلك، نرحب بمبادرة الرئاسة الغابونية للمجلس لإجراء مناقشة مفتوحة لهذه المسألة في هذا اليوم.

وأود أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة آشا - روز ميغيرو، والسيد أنطونيو ماريّا كوستا، وكذلك السيد لويس سيلفين - غوما على البيانات الشاملة والثاقبة البصيرة التي قدموها.

وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٩٠ في المائة من الضحايا المدنيين في الصراعات المعاصرة في العالم ناتجة عن الأسلحة الصغيرة. وتشكل منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا مثالا مأساويا على ذلك. وفي عام ١٩٩٤ قتل ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في رواندا وسقط أغلبيتهم بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك السواطير. وفقد ما يقدر عددهم بـ ٣٠٠ ٠٠٠ مدني حياتهم بالطريقة نفسها في

ورقابة انتشار الأسلحة النارية. وتجري عملية وطنية لوسم الأسلحة النارية في البلد، بدءا بالأسلحة النارية التابعة للشرطة والجيش. كما تواصل أوغندا تنفيذ إجراءات جمع الأسلحة النارية والتخلص منها، ومنذ عام ٢٠٠٨، تخلصت من أكثر من ٧٠٠ ٤ قطعة من الأسلحة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة التي تم استعادتها. وتجري حاليا، على مستوى البلد، عملية حصر للأسلحة النارية بين صفوف الشرطة والقوات المسلحة لتحديد فائض مخزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصالحة للاستعمال للتخلص منها نهائيا.

وتحقق تقدم كبير في منطقة البحيرات الكبرى لتعزيز ضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المشجع أن نلاحظ أن كل البلدان أنشأت الآن مراكز تنسيق وطنية وبلغت مستويات مختلفة في تنفيذ خطة العمل. وحتى اليوم، جرى التخلص من أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية.

والآن، يكمن التحدي في الكيفية التي تستطيع بها الحكومات في المنطقة الحفاظ على الزخم القائم. يجب الاستفادة من الجهود المبذولة لتحسين التعاون عبر الحدود وتعزيز القدرات. ويجب توقيع البروتوكولات القانونية بشأن السيطرة على الأسلحة الصغيرة، والتصديق عليها وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، لا بد من تكثيف المبادرات التي أطلقت لتحسين جمع الأسلحة وإدارة المخزون وكفالة التسريح الفعال للمقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وزيادة الوعي في المجتمعات المحلية من مخاطر الأسلحة الصغيرة، وقبل كل شيء، الحد من الطلب على الأسلحة.

ومن بين التحديات الكبرى، كيفية تنسيق المبادرات الوطنية المختلفة بين البلدان التي تتفاوت فيها مستويات الموارد والأنظمة القانونية والقدرات المؤسسية والفنية. وقد

لهذه المشكلة، مثل إنشاء السجل دون الإقليمي للأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا.

علاوة على ذلك، لا تملك جميع الدول القدرات اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة. ولذا يبرز بناء القدرات كعنصر هام للكفاح في هذا الميدان. وفي وسط أفريقيا بصفة خاصة، ينبغي لنا أن نوسع برامج المعونة الأجنبية التي تهدف إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية وأن نبذل أقصى الجهود للمساعدة على تقوية قدرات الدول والمنظمات المحلية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى برامج المعونة الثنائية، هناك أدوار أساسية لمكاتب الأمم المتحدة في تنسيق وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالتعاون مع السلطات المحلية.

وتجذب تركيا النهج الشامل في التعامل مع هذه المشكلة ولذا تظل ملتزمة بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. ونحن نؤيد أيضا وضع قواعد ومعايير دولية أكثر فعالية. وفي هذا الإطار، ندعم إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة يكون من شأنها أن تنهي التجارة غير المنظمة وغير المراقبة للأسلحة التقليدية في كل أنحاء العالم وأن تضع معايير مشتركة للتجارة العالمية لتلك الأسلحة.

وفضلا عن ذلك، فإن تعزيز مراقبة الحدود والجمارك، وكذلك مراقبة السمسة، وترخيص إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا غنى عنها لمنع تجارة الأسلحة غير المشروعة. ومن الأمور التي ستسهم في هذه الجهود أيضا احترام نظم حظر توريد الأسلحة وتصديرها، وتعزيز أمن وإدارة مخزون الأسلحة والذخائر، وزيادة تعزيز نزع السلاح في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

بوروندي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية كان المعدل اليومي لعدد القتلى يصل إلى ٦٠٠ ٢ شخص. كما أن العنف القبلي والعنفي في جنوب السودان، الذي يبدو أنه أخذ في التصاعد، وحالة انعدام الأمن في المثلث الواقع بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تغذيه الوفرة المفرطة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويسفر توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كذلك، عن اندلاع الصراعات المسلحة الطويلة الأمد، مما يشكل واحدة من العقبات الكبرى أمام التنمية البشرية وسببا رئيسيا لاتساع رقعة الفقر، حيث أن تلك الصراعات تؤدي إلى تمزيق الاقتصادات وتشريد المجتمعات. فعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت الحرب الأهلية إلى مصرع أربعة ملايين شخص، يمكن أن تُعزى وفاتهم لسوء التغذية والمرض.

وعلاوة على ذلك، فإن انتشار تلك الأسلحة لا يجعل جهود المجتمع الدولي لحفظ السلام وبناء السلام في مختلف أجزاء وسط أفريقيا عملية أكثر صعوبة فحسب، بل يجعلها أيضا عملية بالغة الخطورة. كما توجد علاقة جيدة التوثيق بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب وغيره من أعمال الجريمة المنظمة.

وبطبيعة الحال، تقع على كل دولة المسؤولية عن حماية مواطنيها من أخطار الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستعمالها بدون ترخيص. ولكن طابع التهديد كتهديد عابر للحدود الوطنية، وكذلك حجم هذا التهديد، يقتضيان التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين الدول، ويستدعيان أيضا اتباع نهج متعدد الأبعاد بغية التصدي للمشكلة بشكل متزامن على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الإقليمية التي تتصدى

والأسلحة الخفيفة لا تؤدي إلى تأجيج الصراعات فحسب، بل أيضا إلى أعمال العنف والأنشطة الإجرامية.

ولا تقتصر المشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا على قضايا الاستقرار الاجتماعي؛ بل إنها تقوض حقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهي تشكل تحديا محوريا للأمن البشري، كما لاحظ زميلي من أوغندا، ومن شأنها أيضا أن تشكل تهديدا للسلم والأمن في أفريقيا.

لذلك، تدعم اليابان بقوة مختلف الجهود المبذولة، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، للتصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلى الصعيد الوطني، من الأهمية بمكان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه والصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. إننا نأمل أن تعتمد وثيقة ختامية عملية المنحى في اجتماع الدول الرابع المقبل الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، المقرر انعقاده في حزيران/يونيه من هذا العام. ونحث الدول الأعضاء على بذل جهود من أجل تقديم تقارير وطنية عن التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري للغاية أن تتولى الدول المعنية المسؤولية عن تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحديداتها والتصرف فيها وأن تضع أهدافا يمكن قياسها كجزء من خططها الإنمائية الوطنية.

وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي نشجع البلدان في منطقة وسط أفريقيا على التعجيل ببذل جهودها لوضع صك ملزم بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، متبعة أمثلة مناطق أخرى في أفريقيا. ومن المهم

أخيرا، مما لا شك فيه أن الشفافية وتبادل المعلومات سيساعدان على تعزيز الاتساق في تنفيذ المعايير المتعددة الأطراف المتفق عليها. ونحن، لذلك، نولي أهمية لقيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوفاء بمتطلبات الإبلاغ في إطار الأمم المتحدة عن أنشطتها في مجال الأسلحة الصغيرة.

في الختام، ما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، ولا يمكن التصدي لذلك التهديد إلا ببذل الجهود الجماعية. وتقدم منطقة وسط أفريقيا، بشكل خاص، مثالا رئيسيا لهذا الواقع المظلم. وآمل وأعتقد أن يساعد اجتماعنا اليوم ومشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيده بالكامل، على تنشيط سير مساعيها في الاتجاه الصحيح. وتركيا، من جانبها، ملتزمة بالتأكيد بالإسهام في كل الجهود ذات الصلة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نحني مبادرة غابون بعقد هذه المناقشة لموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقة وسط أفريقيا. ونحن نرحب بحضور نائبة الأمين العام ميغورو، والسيد كوستا والسيد دوارتي. كما نرحب بالأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونشكره على بيانه.

إن بلدان منطقة وسط أفريقيا ليست منتجة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بل هي مستوردة لها. ويجري استيراد أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة، وكثيرا ما يتم تبادلها بالإيرادات من الموارد الطبيعية للمنطقة. ونظرا لضعف نظم المراقبة، يقع بعض الأسلحة غير المشروعة في أيدي قوى معادية للحكومات وأطراف فاعلة من غير الدول. ووفقا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، فإن مجرد جزء صغير من الأسلحة الصغيرة تحتفظ به المؤسسات الأمنية للدولة. ووفرة إمدادات الأسلحة الصغيرة

للمساعدة في جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها وإدارة المخزونات منها وتحديدتها؛ وفي نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ وفي بناء القدرات.

واليابان فريدة في العالم باتخاذها سياسة واضحة جدا لا تجيز تصدير الأسلحة، وخصوصا إلى البلدان المتورطة في صراع أو يحتمل أن تصبح متورطة. ونحن ملتزمون بأن نؤدي دورا رائدا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيقا لذلك المهدف قدمت اليابان كل سنة منذ ١٩٩٥ - ومنذ ٢٠٠٥ بالاشتراك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا بوصفهما مشاركتين في التقدم - إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن مسرورون بالدعم المتزايد الذي يحظى به.

أود أن أختتم بتسجيل دعم اليابان المستمر للمكافحة العالمية للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

السيد أروود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، طبعاً، أن أشكر وفد غابون على قيامه بتنظيم هذه المناقشة. قبل أيام قليلة، عندما قدم الرئيس علي بونغو إلى نيويورك، فصل خطته لمنع الصراعات. ومشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتناولها اليوم وثيقة الصلة طبعاً بذلك.

إن الصنع والتوزيع غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. لقد أمسى الملايين من البشر ضحاياها منذ ١٩٤٥. ومن الواضح أنه إذا حقق أي تقدم في هذا المجال فإن مسائل نزع السلاح ستعالج على نحو أكثر إفادة حينما يتعلق الأمر بأمن جميع البشر.

إن وسط أفريقيا، التي ذاقت مرارة الصراعات طيلة سنين كثيرة وهي ضحية حدود برية وبحرية غير مستقرة، منكشفة على نحو خاص. ومثال جيش الرب للمقاومة، الذي

على نحو خاص تعزيز إدارة شؤون الحدود الوطنية في خليج غينيا بوصف ذلك مشكلة مشتركة للإقليم. والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد تكون منتدى جيدا لتبادل المعلومات والممارسة المثلى مع منظمات إقليمية أخرى لتقديم وتعبئة الدعم لبناء القدرات.

وعلى المستوى العالمي نحن بحاجة إلى تنفيذ التوصيات الـ ١٣ التي وضعها الأمين العام في ٢٠٠٨ (انظر S/2008/258). وجميعها ذات صلة بمنطقة وسط أفريقيا. على سبيل المثال، أوصى الأمين العام بأن تُدمج على سبيل الأولوية خطط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في استراتيجيتي بناء السلام والحد من الفقر. ونؤيد أيضا التوصية ٩ بشأن تدمير مخزونات الذخائر الفائضة، ونؤيد بنشاط مشاريع في ذلك المجال.

وإجراءات حظر توريد الأسلحة ضرورية في ظل ظروف معينة. والتفديد هام لتحقيق الأثر المقصود. وجماعات رصد الجزاءات وبعثات عمليات حفظ السلام والبلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة ينبغي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً. وتتطلع قدماً إلى تقرير الأمين العام الذي سيصدر هذا العام.

وبغية التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا نحتاج، أولاً وفي المقام الأول، إلى اتخاذ إجراءات ذات أولوية من قِبل البلدان نفسها. وتلك الجهود ينبغي أن تواكبها الشراكة والدعم الخارجي. ونود تكثيف الجهود لتعزيز التعاون ولاعتماد نهج شامل.

وتضع اليابان الأولوية العليا على المساعدة في حل مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. في السنوات التسع الأخيرة قدمنا الدعم بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وفي منطقة وسط أفريقيا، حيث مشكلة الأسلحة الصغيرة تشكل مصدر قلق شديد، اضطلعنا بمشاريع في جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية

ووضع المجتمع الدولي أيضا أدوات قانونية لتعزيز إجراءات دول وسط أفريقيا، ويجب علينا أن نشجع تنفيذها الكامل. وأنا أشير، في جملة أمور، إلى برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والاتفاقيات الدولية لترع السلاح. ونؤيد أيضا مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بإنشاء سجل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس إقليمي.

ومعاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل التي نأمل في إبرامها والتي لا يدخر بلدي جهدا لتحقيقها، ستكون أيضا أداة أساسية لوقف فيض الأسلحة المزعزع للاستقرار. وفرنسا تعول على دعم الجهات الشريكة لها في المواعيد النهائية القادمة ونظرا إلى المؤتمر في ٢٠١٢ لوضع المعاهدة.

والمبادرات لمنع الصراعات وحفظ السلام وبنائه تسهم أيضا في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين، على سبيل المثال، تجعل من الممكن الحد من عدد الأسلحة المتداولة. ودعم إصلاح القطاع الأمني يساعد في تعزيز قدرات الدول على مكافحة الاتجار بالأسلحة.

هل لي أن أختتم بالتذكير بأن بلدي، في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أدى دوره. منذ ٢٠٠٦ أطلقت فرنسا سلسلة من المبادرات الإقليمية في إطار ترتيب واستنار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لمنع الاتجار بالأسلحة من قِبل الشركات الجوية الخاصة. والتقارير العادية المقدمة من قِبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة توفر تجارب مهمة فيما يتعلق بالإجراءات التي تميل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى اتخاذها على الصعيد المؤسسي ضمن إطار المبادرة دون الإقليمية. وأخيرا ضمن إطار الاتحاد الأوروبي وأفريقيا نسهم مع

يتكون من بضع مئات من المتمردين، يزيح الستار عن قدرة الجماعات المسلحة على سلب مناطق برمتها وعلى إشاعة الإرهاب والخراب. وفضلا عن الأثر في السلامة المادية للناس في وسط أفريقيا، للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر سلبي طويل الأمد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة تحيق بها فعلا تحديات إنمائية كثيرة. والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم في إدامة الصراعات. والتوصيل غير المشروع للأسلحة في مناطق غير مستقرة يضر بالجهود المبذولة لتحقيق التسوية عن طريق المفاوضات، وبالتالي يجعل من الصعب إحلال السلام. ويعيق أيضا جهود مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في وسط أفريقيا.

والكفاح ضد التوزيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مكافحة ليست على قدم المساواة. ثمة فعلا لا تناسب كبير بين بضع مئات من آلاف الدولارات التي تكفي لتسليح جماعة من المتمردين والتكاليف البشرية والمالية التي تتحملها الدول والمجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام ونزع السلاح أو لتعزيز مبادرات لإصلاح القطاع الأمني. هذه هي الأدوات المتاحة لنا لإنهاء الأزمة. وبالتالي من المهم أهمية رئيسية التصدي لمشكلة توزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جذورها.

ولمكافحة الاتجار من الضروري تعبئة دول المنشأ والعبور لتلك الأسلحة. وذلك يعني القيام بالمراقبة المعززة على الصانعين والسماسرة وعلى الشركات الجوية والبحرية التي تشارك بمعرفة منها في التدفق غير المشروع للأسلحة.

وبغية منع تداول تلك الأسلحة واستخدامها في إذكاء الصراع حدّد مجلس الأمن جزاءات ووضع نظاما لحظر تصدير الأسلحة، لتنفيذها أهمية قصوى. ونحث جميع الدول على التعاون مع لجان الجزاءات لكفالة متابعتها.

التنمية، والإنسانية بما يعيق مسار تقدمها وارتقائها، ويؤخر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لكل من "إعلان باماكو" الذي كرّس الموقف الأفريقي الموحد إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وكذلك "إعلان نيروبي" بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي.

لا يمكن معالجة موضوع الأسلحة الصغيرة بالاقتصار على تدابير الرقابة على الأسلحة، لأن هذه المسألة جزء لا يتجزأ من نطاق أوسع تتداخل فيه قضايا النزاعات، والأمن، والعنف المسلح، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان، والتنمية.

وعلى بعد أسابيع من موعد انعقاد المؤتمر الرابع للنظر في تطبيق "برنامج عمل الأمم المتحدة لمواجهة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في شهر آب/أغسطس المقبل، يثني لبنان على جهود الأمم المتحدة المبذولة لاحتواء الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويرى أن هذه الجهود يجب أن تترافق مع معالجة جذور الأزمات وبناء المؤسسات الفاعلة والقضاء على الجوع، والفقر، والأمية التي تعتبر من المسببات الرئيسية في نشوب الحروب والصراعات في القارة الأفريقية.

كما يجب متابعة تلازم العمل على وقف انتشار الأسلحة، مع تشجيع المجموعات المسلحة على التخلي عن سلاحها، وإعادة دمج العناصر في المجتمع، لا سيما الأطفال منهم، وتأمين الوسائل والحوافز لذلك. ونشيد في هذا الإطار بما تقوم به العديد من المنظمات غير الحكومية.

إن لبنان، الذي عانى أهله طويلاً من انتشار هذه الأسلحة وشروورها، لا سيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، يطالب بضرورة تعزيز التعاون الدولي لوضع الضوابط، وتأمين الرقابة الفاعلة على إنتاج الأسلحة، وشرعية حيازتها

شركائنا الأوروبيين في تعزيز قدرات الدول الأفريقية على مكافحة ذلك الاتجار بدعم مركز التدريب الأفريقي.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي أولاً أن أنضم إلى زملائي للترحيب بالسيدة آشا - روز مغيرو وأن أشكر السيدين أنطونيو ماريّا كوستا ولويس سيلفين - غوما على مداخلتيهما القيّمتين وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير لوفد غابون لتنظيمه هذه المناقشة الهامة حول "تأثير الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن"، التي تعتبر من صميم اختصاص هذا المجلس المؤتمن على الأمن والسلم الدوليين. وإنه لمن الطبيعي التركيز على منطقة وسط أفريقيا، وهي من أكثر المناطق تأثراً بالولايات الناتجة عن الأسلحة الصغيرة.

إن الأسلحة الصغيرة هي الأكثر رواجاً في الصراعات الأهلية، وأعمال الإرهاب، والجريمة المنظمة والعادية، حتى أصبحت توصف بـ "أسلحة الدمار الشامل" استناداً إلى الأعداد الضخمة من القتلى التي تخلفها، خاصة في صفوف النساء والأطفال. وعلى عكس الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، فإنه لا يوجد حتى الآن نظام عدم انتشار عالمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة تمتلك نحو ١٠٠٠ مصنع أسلحة تنتج ما يقارب ٨ ملايين قطعة سلاح سنوياً. ويقدر عدد الأسلحة الصغيرة المتداولة بحوالي ٧٠٠ مليون سلاح، أي قطعة سلاح لكل ١٠ أشخاص في العالم.

تشكل هذه الأسلحة تهديداً عالمياً للبشر. وتسبب المعاناة والخراب في دول عديدة وخاصة في منطقة وسط أفريقيا التي شهدت جولات حروب سُمّيت بـ "الحرب العالمية" نظراً للأعداد الهائلة من الضحايا التي وقعت بسببها بشكل مباشر وغير مباشر. وما زالت هذه المنطقة ومجتمعاتها تعاني من تداعيات الصراعات على المستويات الاقتصادية،

جميعا في أفريقيا باستثناء بلد واحد وأكثر من نصف هذه البلدان تهرها مستويات كبيرة من العنف منذ عام ١٩٩٠.

وهناك مثال صارخ هو جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث نقل الأسلحة إلى شرق الجمهورية يعني صراعا مريرا ويهدد الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وفي الواقع، هناك حلقة مفرغة من التخلف وانعدام الأمن في وسط أفريقيا وكل مكان آخر تسبب الصراع وتدفق الأسلحة غير المشروعة، وهذا بدوره يمكن أن يحبط الحكومات والجهات الفاعلة الدولية ذات النوايا الطيبة التي تعمل من أجل التقدم.

وللقضاء على هذا المدّ من الأسلحة غير المشروعة، يجب ألا نلتزم وننفذ بصرامة نظم الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة على توريد الأسلحة فحسب؛ بل يجب علينا أيضا أن ننفذ بصرامة الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك النظم الوطنية لمراقبة الصادرات على تدفقات الأسلحة إلى المناطق الخاضعة للحظر في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن ننظر في المراقبة الملائمة على نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع غير الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تفتخر بصورة خاصة بنظامنا الشامل والصارم لمراقبة الصادرات. ونشارك مع دول أخرى ونساعد، على الصعيدين الثنائي ومن خلال المنظمات والنظم المتعددة الأطراف لرفع مستوياتها ولمنع نقل القدرات إلى الدول المارقة والجماعات الإرهابية والجماعات التي تسعى إلى زعزعة استقرار مناطق.

وعمليات نقل الأسلحة التقليدية من الشواغل الأمنية الوطنية الهامة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ونؤيد باستمرار الإجراءات الفعالة المستندة إلى أعلى مستويات المسؤولية لمراقبة نقل الأسلحة على المستوى الدولي. وفي الواقع، نحن نواجه هنا أسئلة بخصوص القانون والمسؤولية على السواء. فعمليات النقل الدولية القانونية لكن

وتحزينا وتصديرها واستيرادها. ويدعو إلى استمرار العمل من أجل إيجاد أرضية توافقية تكفل إجماعا للتوصل إلى صك دولي ملزم للجميع بهذا الخصوص.

ويرى لبنان أن ذلك لا يتعارض مع الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت عليها قوة مسلحة، كما ورد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أو حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعبر عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولوفد غابون على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة مغيرو على تعليقاتها وحضورها اليوم والسيد كوستا وسعادة السيد سيلفين - غوما على ملاحظتهما.

تتدفق كل عام آلاف الأسلحة التقليدية التي تقدر بملايين الدولارات بصورة غير مشروعة إلى كل منطقة من مناطق الصراع في أفريقيا، بالرغم من الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة. وهذه التدفقات الجارية للأسلحة تعني آلاف كثيرة من الوفيات والملايين من الأشخاص المشردين واللاجئين، وإنفاق الملايين من الدولارات على المساعدة الإنسانية والمعونة الغوثية في حالات الطوارئ. إن الأعداد ينفطر لها القلب. وتفيد البيانات التي تجمعها الأمم المتحدة أن الصراعات التي يغذيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة قد خلفت ما يقدر بـ ١٤ مليون لاجئ مشرد في جميع أنحاء العالم و ٢٦ مليون شخص مشرد داخليا.

وانعدام الاستقرار والأمن الناجم عن هذه الصراعات يشكل عوائق كبيرة أمام التنمية. وكلنا يدرك أن أفريقيا متضررة بصورة كبيرة من هذه الاتجاهات. فالبلدان الـ ٢٠ التي شهدت أقل مستويات من التنمية البشرية، تقع

بالمواد المخطورة لا أكثر ولا أقل. فتجار المخدرات، على سبيل المثال، يرجح أن يفتتحوا طرقا وينشئوا شبكات للاتجار بالأسلحة أو بالبشر متى ما سنحت لهم فرصة.

وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الأمر من أهمية كبيرة، فإن من دواعي سرور حكومتي أن تشارك في حزيران/يونيه القادم في الاجتماع الرابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونضم صوتنا إلى صوت السفير مسيدو، المكلف برئاسة الاجتماع، في قوله إن الاجتماع سيكون حاسما في المساعدة على وضع أسس مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٢.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون جدا لكم، سيدي، ولوفدكم على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ووطنائه على السلام والأمن في أفريقيا الوسطى. ونرحب بهذه الفرصة لتمكين مجلس الأمن من النظر في الآثار الخبيثة لذلك النشاط الإجرامي الذي وصفه بالتفصيل صباح اليوم نائب الأمين العام، السيد كوستا، ثم السيد سيلفين - غوما. سيؤيد وفدي البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة.

الاتجار غير المشروع بالأسلحة يندرج بلا شك بين أشد التهديدات خطرا على السلم والأمن في السياق الدولي الحالي. فهو، من ناحية، يساعد على تقوية الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فيقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلداننا. كما أنه يعرقل بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة بناء مؤسسي ضعيفة. ويشكل، من ناحية أخرى، عقبة في طريق التنمية ويشجع

اللامسؤولية كثيرا ما تغذي تجارة الأسلحة غير المشروعة. ولهذا السبب، صوتت الولايات المتحدة الأمريكية في الجمعية العامة في الخريف الماضي لتأييد إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة قوية وفعالة.

وسندعم بصورة فعالة المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة طالما يتخذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة قراراته بتوافق الآراء. وهذا أمر ضروري لكفالة أن تلتزم جميع البلدان بمعايير من شأنها أن تحسن المعيار العالمي، وضمان أوسع تأييد ممكن للمعاهدة وتجنب الثغرات التي يمكن استغلالها من قبل الراغبين في تصدير الأسلحة بشكل غير مسؤول.

وحكومتي أيضا ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تقديم الدعم لتدمير المخزونات الفائضة من الأسلحة والذخائر والرديئة التأمين أو المعرضة للخطر. ومنذ عام ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل تدمير ما يزيد على ١,٣ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأكثر من ٥٠.٠٠٠ طن من الذخائر وحوالي ٣٢.٠٠٠ من منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد في أكثر من ٣٨ بلدا في جميع أنحاء العالم، بما فيها ستة من أصل ١١ دولة عضوا في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يلحق أضرارا كبيرة بالبلدان الأفريقية لكن ينبغي أن تكون هذه المسألة مصدرا للقلق العالمي. فالأسلحة الصغيرة غير المشروعة يمكن أن تزيد من حدة الصراعات الإقليمية وتعمل على انتشارها، والصلاات بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة هي صلات جد حقيقية. وعبرة تجار المواد المخطورة تعني تجارا

الأنشطة؛ فالأسلحة يجري تداولها ونقلها من صراع إلى آخر دونما اعتبار للحدود أو الولايات القضائية.

إن طابع المشكلة المعقد يسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي في محاربة هذا التهديد العالمي. فالأسلحة المصنوعة في منطقة من العالم تباع بصورة غير قانونية في منطقة أخرى. ومما يكتسي أهمية أساسية الاعتراف بأن التدابير التي نعملها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة يجب أن تصمم على أساس المسؤولية المتشاطرة فيما يتصل بالدول والهيئات الدولية والإقليمية وأرباب صناعة الأسلحة ومشتري الأسلحة ومستخدميها.

لقد كرست الأمم المتحدة أثناء السنوات العشر الماضية جهدا كبيرا وموارد كثيرة لمعالجة الظاهرة التي نناقشها. ولكن، قياسا بالتوفر المفرط لهذه الأسلحة في الأسواق السوداء الانتقالية وغير الشرعية وفي المناطق التي تتأثر بها أشد التأثر، مثل أفريقيا الوسطى، ما زالت أماننا تحديات رئيسية. والمكسيك تؤمن بأن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا نشطا أكبر في المناقشة حول كيفية محاربة هذه البلية، لا من خلال محافلها التقنية فحسب، وإنما أيضا من خلال التشجيع على الالتزام على مستوى رفيع بمحاربتها.

وفي ذلك السياق توجد لدينا الآن الآليات والصكوك الضرورية للتصدي بطريقة عملية وقانونية للتحديات التي نواجهها. وإحدى تلك الآليات تتمثل في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستترأس المكسيك في حزيران/يونيه من هذا العام الاجتماع الرابع للدول الأطراف، الذي يعقد كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وسيوفر ذلك الاجتماع فرصة جديدة لاعتماد تدابير محددة لتمكيننا من

على الانتهاكات المنهجية لخطيرة لحقوق الإنسان وعلى خرق القانون الإنساني الدولي.

لقد ذكرنا في المناقشات التي عقدها المجلس في السابق حول هذه المسألة أنه، في ظل الصلة المتزايدة الوضوح بين الاتجار بالمخدرات والتجليات الأخرى للجريمة المنظمة - مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة وغسل الأموال والإرهاب - يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي رسم استراتيجيات تمكنهما من معالجة خصوصيات أي جريمة خطيرة وتعريف العناصر العامة المشتركة لهذه الجرائم من أجل اعتماد نهج شامل. وبهذه الطريقة سيتسنى تعزيز سيادة القانون ومحاربة ثقافة الخروج على القانون والإفلات من العقاب في كل أرجاء العالم.

ومما يبعث على قلق المكسيك بصورة خاصة في ضوء الآثار الخبيثة للاتجار بالأسلحة الأذى الذي يسببه ذلك الاتجار للسكان المدنيين. إن الثمن الذي ندفعه عن عجزنا عن استئصال جذور هذه البلية يقاس بالأرواح البشرية التي تزهق يوميا نتيجة له. ووفقا لبعض التقديرات يُقتل مئات الآلاف من الناس كل سنة بالأسلحة النارية التي يجري شراء الأغلبية العظمى منها في السوق السوداء. وبالتالي فإن تنفيذ القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) تنفيذا فعالا يكتسي أهمية خاصة.

يقول البعض إن منطقة وسط أفريقيا تدرج بين المناطق التي عانت أشد المعاناة من الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة والتجارة غير المسؤولة بالأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد عانت المنطقة دون الإقليمية من صدمات في السنوات الأخيرة من الصراعات التي استمرت مدة أطول من اللازم وأدت إلى ضعف كيان دول المنطقة وتسببت في بعض الأحيان في عرقلة عمليات المصالحة وبناء السلام. ومما يؤسف له أن المنطقة دون الإقليمية شهدت تراكم كل الآثار الخبيثة لتلك

بين بعثات السلام والمكاتب المتكاملة في المنطقة - مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - والبلدان المجاورة في الاضطلاع بجهود مشتركة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة إلى المقاتلين السابقين الأعضاء في الجماعات المسلحة التي ليست دولاً وفي عمليات إصلاح القطاع الأمني وقطاع العدالة.

كما يجب تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والأجهزة الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، سيكون من المفيد للغاية إنشاء آليات للحوار المستمر بين المجلس ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ومن المهم للغاية أن يشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أعضاءهما على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على نحو سليم. كما ينبغي لهما تنفيذ تدابير ملموسة لمراقبة الحدود ونقاط عبور الأسلحة والتحقيق في الحالات التي يشتبه في أنها تشكل انتهاكا لحظر السلاح في الدول الخاضعة لجزاءات.

يتيح عام ٢٠١٠ فرصة لإحراز تقدم نوعي وكمي في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته. وسيكون أمامنا جميعاً - سواء كنا بلداناً أو منظمات أو مجتمعاً مدنياً - فرصة لتوحيد جهودنا والمشاركة في أحداث هامة متعددة الأطراف، بما في ذلك الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سبقت الإشارة إليه بالفعل، وكذلك الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية

التقدم في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته. وإننا ندعو الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى الانضمام إلينا في مساعيها في هذا الميدان.

وفي المجال القانوني توجد لدينا صكوك عالمية وإقليمية، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وفي سياق أعم، يجب علينا أن نشدد على أهمية بروتوكول باليرمو بالنسبة إلى محاربة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها وبأجزائها ومكوناتها والذخائر المستخدمة معها. فذلك الصك حظي بمصادقة ٧٩ دولة طرفاً، حسيماً أبلغنا به اليوم. وإننا نحث الدول الأخرى التي لم تصادق أو لم تنضم إلى ذلك الصك الهام أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في التفاوض على معاهدة خاصة بتجارة الأسلحة. ونثني على الجهود المضطلع بها في أفريقيا الوسطى لاستحداث صك قانوني إلزامي لرصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة وأي مواد يمكن استخدامها في صناعتها. ونثق بأن هذه الجهود ستؤدي أكلها قريباً. وفي ذلك السياق نؤيد الاقتراح بصياغة قائمة بتجار الأسلحة على صعيد الإقليم تيسر إمكانية الشروع في المستقبل في إجراء التحقيقات في تلك الأنشطة غير القانونية وتقديم الضالعين فيها إلى العدالة.

ومما يتسم بأهمية خاصة النظر في الطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يساهم من خلالها، في نطاق اختصاصه، في السعي إلى وضع استجابات أفضل تصميمًا وتنسيقًا لمحاربة هذه البلية. وبالتالي يتعين على المجلس أن يعمل عن كثب مع الجمعية العامة ولجنة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وأن يصدر ولايات محددة لبعثات السلام وبعثات بناء السلام. ولذلك نشدد على أهمية تحسين التعاون

والبوسنة والهرسك تؤكد على أهمية تنفيذ دول المنطقة الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١. فضلا عن ذلك، نعتقد أن اعتماد مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا سيكون خطوة عملية أخرى لبناء الثقة في المنطقة. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء على العمل في ذلك الاتجاه.

كما نود دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة الجهود الرامية إلى وضع صك قانوني ملزم وإعداد طرائق لتنفيذه بغية ضمان مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية.

والأمر يستلزم زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الحكومات لتحسين الشفافية على الصعيد الوطني والرقابة على الأسلحة الخفيفة من خلال مواصلة مواءمة وتشديد الأطر القانونية الوطنية المنظمة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك القوانين المحلية بشأن شراء الأسلحة وملكيته.

وثمة مجال آخر يتطلب تعاوننا إقليميا، ألا وهو وضع سياسات جهرية كافية وتشديد الرقابة على الحدود الوطنية للحد من الأنشطة غير القانونية ولمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود. والانتهاج من إعداد وتركيب برامجيات في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لتنظيم السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا مثال جيد للإسهام الملموس في تعزيز التواصل الإقليمي ورصد تدفقات الأسلحة الصغيرة.

كما تود البوسنة والهرسك التشديد على أهمية التعاون بين حكومات منطقة وسط أفريقيا في إنشاء سجل في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن الممكن

العامّة بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولا يمكننا إهدار تلك الفرص.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن عميق تقديري للرئاسة الغابونية للمجلس على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أرحب بنائبة الأمين العام آشا - روز ميغورو والسيد أنطونيو ماريّا كوستا والسيد سيرجيو دي كيروز دوارتي وسعادة السيد لويس سيلفين - غوما.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

تعتقد البوسنة والهرسك أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا حقيقيا ولموسا للأمن وللحالة الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة وسط أفريقيا. ونشعر بقلق عميق أيضا حيال تأثير الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على حقوق الإنسان، حيث أن الجماعات المسلحة تستخدم الأسلحة الصغيرة ضد السكان المدنيين، وبخاصة في الممارسات البشعة المتمثلة في تجنيد الأطفال والعنف المرتكب على أساس نوع الجنس. وفضلا عن ذلك، يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة إحدى العقبات الرئيسية أمام القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في سعيها إلى إحلال السلام والأمن أو صوغهما. كما أنه يمكن أن يقوض على نحو خطير جهود بناء السلام واستراتيجيات خفض حدة الفقر وأطر الأمن البشري.

ولذلك، نعتقد أن إيلاء مجلس الأمن اهتماما خاصا للمسألة أمر ضروري بغية إنهاء تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وهيئة بيئة مؤاتية للتنفيذ الفعال لولايات الأمم المتحدة ذات الصلة بحفظ السلام وبناء السلام.

نائبة الأمين العام ميغورو على بيائها، وكذلك السيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

كما هو مبين في الورقة المفاهيمية التي أعدها بعثة غابون لهذه المناقشة (S/2010/143، المرفق)، فإن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عنصر مزعزع للاستقرار ويؤثر على الأمن والحالة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وسط أفريقيا. ويسعدنا أن نلاحظ أن بلدان منطقة وسط أفريقيا تتخذ خطوات فعالة للتصدي لتلك الآفة وأنها حققت بعض النتائج، لأنها تدرك تماما التأثير السلبي للاتجار فعالة المشروع بالأسلحة على الاستقرار والسلام والتنمية على الصعيد الإقليمي.

غير أن التأثير السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة ما زال واضحا في المنطقة. ولا يمكن تجاهله بأي شكل من الأشكال. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، إننا نؤيد دول وسط أفريقيا في مواصلة جهودها الفعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. واستنادا إلى برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونماشيا مع الحالة الخاصة لكل دولة، فإن كل دولة قد ترغب في وضع مجموعة كاملة من القواعد والنظم بشأن إنتاج الأسلحة الصغيرة وحيازها ونقلها وتخزينها وضمان تنفيذها بفعالية. كما ينبغي لبلدان المنطقة تعزيز التنسيق والتعاون لمراقبة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بفعالية ولمكافحة الصفقات غير المشروعة. وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيام بدور أكبر في تنسيق التعاون الإقليمي في ذلك الصدد.

أن تكمل هذه القائمة الإقليمية الجهود العالمية لتوسيع نطاق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل جميع عمليات نقل الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

وفي ذلك السياق، نود التشديد على أهمية تقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بمسألة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقة وسط أفريقيا. وهيئة مناخ أممي مؤات هو أحد الشروط الأساسية الحاسمة لبلدان المنطقة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة الاستقرار والاكتفاء الذاتي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والمشروع الأولي للصك القانوني الذي قدم في الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والمعقود في نجامينا، يشكل خطوة هامة. وبمجرد اعتماد ذلك الصك القانوني لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وأي معدات يمكن أن تستخدم في صنعها في وسط أفريقيا، فإنه سيعالج المسائل البالغة الأهمية التي أشرت إليها وسيوفر إطارا إقليميا مناسباً لتتبع وتأمين التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة.

ونأمل كثيرا أن يسفر الاجتماع الوزاري المقبل للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المقرر عقده في كينشاسا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، عن اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يسهم بدوره في تحديد الأسلحة ونزع السلاح في وسط أفريقيا وفي إحلال السلام الدائم والاستقرار في تلك المنطقة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود

أن أشكر وفد غابون على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تأثير الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر

الأمريين جراء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي صوب التوصل إلى حل مبكر ومناسب لهذه المشكلة. كما نود أن نشكر الوفد الغابوني على صياغته للورقة المفاهيمية (S/2010/143)، ونؤيد اعتماد المجلس لمشروع البيان الرئاسي بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ غابون على تنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها وحضورها بين ظهرانينا اليوم. ونقدر إسهامات السيد أنطونيو مارييا كوستا والسيد لويس سيلفين - غوما.

تتسم المسألة المعروضة على المجلس اليوم بوجاهتها وحسن توقيتها. فعواقب الاتجار بالأسلحة وما يشكله من تهديدات للسلم والأمن أمور تثير القلق، مثلما سلط الضوء على ذلك في الورقة المفاهيمية (S/2010/143) التي أعدت لهذه المناقشة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمكافحة هذه الظاهرة. ومثلما ذكر السيد كوستا، فإن الصكوك اللازمة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة متوفرة. والمطلوب هو تحقيق عالمية تلك الصكوك وتنفيذها بصورة فعالة.

وقد اعتمد مؤخرا العديد من المبادرات الهامة الرامية إلى مواجهة هذه المشكلة في مختلف أرجاء أفريقيا، بما في ذلك من جانب الحكومات الوطنية، لا سيما في وسط أفريقيا. ففي هذه المنطقة، يشكّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة مصدر قلق بالغ، بالنظر إلى أن بعض الصراعات لا تزال دائرة، مع ما لها من آثار شديدة على المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء.

غير أن مشكلة الاتجار بالأسلحة لا تنحصر في منطقة وسط أفريقيا دون سواها، بل تمنا جميعا. واستعراض

ثانيا، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة اهتمامه بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة وسط أفريقيا. وسيكون لدعم بلدان وسط أفريقيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بصورة فعالة، أثر مفيد في الحد من الصراعات في تلك المنطقة. وبطبيعة الحال، فإن السبيل الأساسي لإنهاء الصراعات، على الأجل الطويل، يتمثل في مساعدة بلدان وسط أفريقيا على التنمية اقتصاديا، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة بغية استئصال التربة الخصبة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا، تعتقد الصين أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل عمله في هذا الصدد بصورة فعالة ومطردة. ففي السنوات الأخيرة، عقد مجلس الأمن العديد من المناقشات المفتوحة واعتمد بيانات رئاسية بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولدى نظر المجلس في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والأطفال والصراع المسلح، أكد مرة أخرى على أهمية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن ينسق عمله في هذا الميدان مع أعمال الأجهزة الأخرى ذات الصلة.

كما يجب على المجلس أن يواصل تعزيز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بشأن إحراز التقدم في عملية السلام في منطقة وسط أفريقيا، بغية إيجاد بيئة مؤاتية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وما انفكت الصين تعارض على الدوام تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع. ونحن نتعاطف مع سكان وسط أفريقيا الذين عانوا

تلك المناطق أيضا إلى وضع أطر تنظيمية أكثر فعالية. ونعرب عن ارتياحنا لمبادرة منطقة وسط أفريقيا بالتفاوض على إنشاء صك ملزم قانونا لرصد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تقدم دعما هاما لهذه المبادرة وتحشد أثناء قيامها بذلك خبرة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهذه المبادرة خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي أن تحظى أيضا بدعم المجتمع الدولي قاطبة.

كما ستتطلب مكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة معالجة جانب المشكلة المتعلق بالطلب بجميع أبعاده. والسبيل الأكيد لتحقيق نتائج ناجحة ومستدامة تغيير ثقافة العنف، وتحسين الحالة الإنسانية، وتعزيز الديمقراطية والتنمية في القارة.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلس الأمن.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر نائبة الأمين العام، السيدة ميغرو، والسيد أنطونيو مارييا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد سيرجيو دي كويروث دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والسيد لويس سيلفين - غوما على إحاطاتهم الإعلامية المستفيضة.

وقد دأب الاتحاد الروسي على دعم تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وجلسة اليوم تسلط الضوء على اهتمام مجلس الأمن بدعم جهود الدول الأعضاء لوضع نهج شاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أرجاء العالم. وبطبيعة الحال،

برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في حزيران/يونيه المقبل، سيتيح فرصة ممتازة لإشراك جميع الدول الأعضاء في تعزيز هذا البرنامج الأساسي للأمم المتحدة.

وقد أيدت البرازيل بشدة سجل الأسلحة التقليدية منذ إنشائه بموجب القرار ٣٦/٤٦ لام لعام ١٩٩١، وقدمت المعلومات بانتظام عن فئات السجل السبع.

كما تؤيد البرازيل وضع صك ملزم قانونا يمكن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بصورة موثوقة وفي الوقت المناسب. وقد أدرجنا في قوانيننا الوطنية، فعلا، توصيات الصك الدولي للتعقب، الذي اعتمد في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق برنامج عمل الأمم المتحدة لكي يشمل الذخائر والمتفجرات أيضا.

وسيمكننا إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة من قطع شوط طويل صوب تنظيم تجارة الأسلحة وكبح الاتجار غير المشروع بها. وننخرط بفعالية في المفاوضات ونحث جميع البلدان على المشاركة التامة في التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تشمل معايير قانونية موضوعية وغير تمييزية، ينبغي مراعاتها عند الإذن بتصدير الأسلحة. وينبغي أن تقوم هذه المعايير على أساس تحقيق التوازن في المسؤولية فيما بين البلدان المصدرة والمستوردة وبلدان العبور. كما ينبغي أن تنص على فرض حظر صريح على شحنات الأسلحة التي لم تأذن بها الأجهزة المختصة لحكومة بلد العبور أو المقصد.

وعلاوة على استجابة المناطق المتضررة لمشكلة الاتجار بالأسلحة على نحو متعدد الأطراف، ينبغي أن تسعى

تصنيعها. ونعتقد أن اعتماد ذلك الصك من شأنه أن يمكن بلدان المنطقة دون الإقليمية من تعزيز جهودها لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الجهود المبذولة من أجل التصدي للمحاولات الرامية إلى توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير قانونية إلى مناطق الصراع، وبخاصة في أفريقيا واستئصال الخطر الذي تمثله هذه التوريدات على البلدان الخارجة من صراع، يعرقلها بشدة عدم وجود نهج موحد يتبعه المجتمع الدولي لمكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن جميع الجهود الرامية إلى معالجة ذلك الوباء ينبغي أن تركز على برنامج عمل الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنه لا يزال البرنامج ناجعا وعلينا استغلال كامل إمكانيته.

وفي ذلك السياق، نتطلع قدما إلى أن يعقد بنجاح الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. كذلك نعتبره مهما لجميع الدول، وبخاصة تلك الواقعة في وسط أفريقيا، لتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من القيام في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها.

ويناشد الوفد الروسي بلدان منطقة وسط أفريقيا مواصلة إيلاء جل اهتمامها للتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح أنه إذا لم تحل تلك المشكلة سيستحيل تحقيق التسوية الكاملة للصراعات الدائرة حاليا أو ضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن أقول أن الاتحاد الروسي يؤيد مشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة والذي أعده وفد غابون.

ينبغي إيلاء الأولوية في هذا السياق للمناطق التي تشتد فيها حدة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة على نحو خاص.

ووفدي يشكر الوفد الغابوني على تنظيم مناقشة اليوم، لأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار في وسط أفريقيا. ويتعلق الأمر، في المقام الأول، بالبلدان في المنطقة دون الإقليمية التي يتعرض فيها السلم والاستقرار لتهديدات متواصلة. ويبدو أن تلك الحالة تزداد تدهورا بسبب أعمال الجماعات المسلحة التي تستخدم قنوات جيدة للحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد ذكر هذا الأمر في الإحاطات الإعلامية التي قدمها زملاؤنا.

وتؤيد روسيا على الدوام اتخاذ تدابير فعالة في أي ظروف يتم فيها إمداد الجماعات المسلحة غير القانونية بالأسلحة. وبطبيعة الحال، يشكل حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن وسيلة هامة لاستئصال الإمدادات غير القانونية للأسلحة إلى مناطق الصراع. ولكفالة الفعالية الكاملة لعمليات الحظر هذه، يجب أن تحترمها جميع الدول بصورة تامة. ونعرب عن دعمنا للتدابير الفردية والجماعية التي تتخذها بلدان المنطقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأكدت روسيا دوما على أهمية حشد الأنشطة في هذا المجال، لا على الصعيد الدولي فحسب، بل على الصعيدين الوطني والإقليمي أيضا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام دول وسط أفريقيا بتنفيذ مبادرة ساو تومي، في سياق الاجتماع الوزاري لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والنظر في صياغة صك ملزم قانونا بشأن الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا والذخائر الخاصة بها وجميع المعدات التي قد تستخدم في

للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل عبء كبير أمام تقديم المساعدة الإنسانية، وينطوي على إمكانية مفاقمة الصراعات وإطالة أمدها وتعريض المدنيين للخطر وتقويض الأمن والثقة اللازمة لعودة السلم والاستقرار.

إن مشروع البيان الرئاسي اليوم يشدد أيضا على أن التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تذكى نيران الصراعات المسلحة وبذلك تترك آثارا ضارة عديدة على السكان المدنيين، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس وتجنيد الجنود الأطفال. وكما قال آخرون بالفعل اليوم، من الواضح جدا أن هذه التحديات تتطلب ردا حازما على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولذلك السبب بالذات، نرى أهمية مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لإبرام صك ملزم قانونا بشأن الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الخاصة بها وجميع المعدات التي قد تستخدم في تصنيعها. لقد قدم لنا السيد سيلفين - غوما طرحا مفصلا عن سائر الأنشطة التي تقوم بها الجماعة، غير أننا نعتقد اعتقادا كبيرا جدا بأن هذه المبادرة الجوهرية جدية بالتأييد. ولذلك، قررنا تأييدها ماليا، من وجهة نظر النمسا. وتطلع قدما إلى اعتماد صك ملزم قانونا.

وعلاوة على ذلك، نؤيد المبادرات الإقليمية الهامة الأخرى التي أخذت زمامها الدول الأفريقية والرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، من قبيل إنشاء سجل لتجار الأسلحة. ونرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم كونه يقر بهاتين المبادرتين الهامتين لأفريقيا الوسطى.

وفي هذا السياق، أود أن أعلق على الدعم القيم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولا سيما مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح

السيد ماير - هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن انضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إليكم يا سيادة الرئيس ولرئاسة غابون للمجلس على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع رئيسي يكتسي أهمية خاصة لمنطقة وسط أفريقيا. ونحن ممتنون لنانبة الأمين العام لما أبدته من اهتمام بالموضوع. ونقدر وجود الممثل الخاص لشؤون نزع السلاح. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى ما ذكره الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومهما يكن من أمر، أود أن أقول أيضا كلمة شكر خاصة موجهة إلى المدير التنفيذي كوستا. فمنذ انضمامنا للمجلس قبل عام، أتاحت لنا مناسبات عديدة للاستماع إلى طروحاته. ولأسباب واضحة، نعرف عمله جيدا ولا بد لي من أن أقول أن ما أخبرنا به اليوم كان مرة أخرى نموذجاً للدقة والوضوح والصراحة.

ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، غير أنني أود أيضا أن أضيف النقاط التالية:

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة تعرف بصورة عامة بأنها أسلحة التدمير الشامل الحقيقية لأنها مسؤولة عن فقدان عدد كبير جدا من الأرواح البشرية بصورة منتظمة. ووفقا للإحصائيات التي شاهدناها، فإنها تتسبب بوفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة سنويا - تقريبا ١ ٤٠٠ شخصا كل يوم. والأغلبية الساحقة من الضحايا من المدنيين.

وكما قال الأمين العام بان كي - مون في مناسبة سابقة، فإن الأسلحة الصغيرة تيسر ارتكاب طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والتجنيد القسري للأطفال من جانب المجموعات المسلحة أو القوات المسلحة. وفي القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، لاحظ المجلس أن التراكم الهائل والأثر المزعزع للاستقرار

إننا إذ نعرب عن اقتناعنا بحاجة الدول الأفريقية للانخراط بهمة والمشاركة في الاجتماع الرابع المقبل الذي تعقده الدول كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الذي كما ذكر آخرون، سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه تحت رئاسة المكسيك، اشتركنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم للوفود الأفريقية للاشتراك في ذلك الاجتماع.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الاستكشاف غير المشروع للموارد الطبيعية. لذلك تتماشى هذه المناقشة مع جهود المجلس للتصدي بطريقة شاملة للتهديدات عبر الوطنية للسلم والأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بدعوة المجلس الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ونشيد بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ تلك الصكوك القانونية.

وفي الختام، ما فتئت النمسا ملتزمة بمساعدة الدول الأفريقية، ولا سيما تلك الواقعة في وسط أفريقيا في بناء القدرات لمجابهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وفي النهاية منعه. ونهيب بجميع الدول الأعضاء تأييد جهودها في ذلك الصدد.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على أخذ زمام مبادرة مناقشة اليوم. وهذه مسألة تبعث على القلق الشديد لدى المملكة المتحدة. وشأني شأن الآخرين، أود أن أتوجه بالشكر إلى نائبة الأمين العام على البيان الاستهلاكي الذي قدمته اليوم وإلى السيد كوستا والسيد سيلفين - غوما على

في أفريقيا وفي تعزيز وتنفيذ تلك المبادرات وغيرها. أما جهود المركز الإقليمي الرامية إلى منع الانتشار غير الشرعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فجديرة بدعمنا الكامل.

إن التدفق غير الشرعي لهذه الأسلحة يمثل مشكلة تتجاوز حدود أفريقيا الوسطى وتؤثر على القارة برمتها. في عام ٢٠٠٧، شارك وفدي في تنظيم مؤتمر دولي في واغادوغو ببوركينا فاسو بشأن السلم والأمن في غرب أفريقيا. وتوخت الوثيقة الختامية للمؤتمر إمكانية إبرام اتفاقية عموم أفريقيا بشأن الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وهي رؤية ما برحنا نؤيدها تأييدا كاملا.

ويسرنا أن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لأفريقيا تضمنت جزءا يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي الآونة الأخيرة أطلق بدعم من الاتحاد الأفريقي أول مشروع لعموم أفريقيا في مكافحة تلك الأسلحة. ومن الواضح أن هذه التحديات التي تمثل كفاحا ضد الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة تتطلب ردا دوليا منسقا وقويا. ونحتاج إلى تعاون الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تم الاعتراف بها في مشروع البيان الرئاسي.

أما على الصعيد العالمي، فتؤيد النمسا بقوة العملية الجارية حاليا نحو إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة وإبرام اتفاق دولي ملزم قانونا يضع مجموعة من القواعد الأساسية لتنظيم النقل الدولي للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وريثما يتم اعتماد هذا الصك القانوني العالمي، ستظل خطة عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال شأفة الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المحفل العالمي الوحيد والأداة العالمية لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أدت المملكة المتحدة دوراً رائداً في وضع معاهدة ملزمة قانوناً لتجارة الأسلحة من شأنها وضع معايير لتجارة الأسلحة، وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع احترام حق الدولة الأصيل في الدفاع عن النفس.

وعلاوة على ذلك، تتطلب إجراءات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها هذا المجلس في منطقة وسط أفريقيا التعاون الفعال من بلدان وسط أفريقيا أنفسهم لضمان تنفيذها على نحو فعال. ولكي تكون إجراءات الحظر تلك فعالة في تحقيق غرضها، وتدخل التحسينات على البيئة السياسية والأمنية التي فرضت لتحقيقها، لا بد من الإبلاغ فوراً عن أي انتهاكات محتملة.

ثالثاً، إن للأمم المتحدة دوراً تقوم به. إذ تشارك بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتشمل الممارسات الجيدة في هذا المجال اتخاذ التدابير لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإدارة الناجعة للمخزونات المشروعة من الأسلحة لدى الدول.

وتقوم حكومة المملكة المتحدة بدورها. فنحن نوفر التمويل للمنظمات غير الحكومية التي تطلق المبادرات وتضع الآليات لتعزيز الضوابط والنظم المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقل الأسلحة والحد من الصراعات وتعزيز توفير الأمن على نحو أكثر فعالية وعرضة للمساءلة. نقوم أيضاً بدعم المنظمات غير الحكومية التي توفر تحليلات وبحوث مستقلة تتعلق بالسياسات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، على سبيل المثال في بوروندي.

من خلال دعمنا للصندوق الاستئماني المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ساعدت المملكة المتحدة في الجهود المبذولة لمراقبة إمدادات

إسهامهما. كما أرحب بحضور الممثل السامي الدوارتي في مناقشة اليوم.

يعالج مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا ثلاث مسائل رئيسية هي: الإجراءات التي اتخذتها المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، الاتجار بالأسلحة في حد ذاته والإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي للتصدي له. وأود أن أتناول هذه المسائل الثلاث.

أولاً، سأتناول العمل على الصعيد دون الإقليمي. تعتقد المملكة المتحدة بأن تبادل المعلومات والشفافية يساعدان في معالجة هذه التجارة غير المشروعة. إن نظم الشفافية أقل عرضة لأن تتلاعب بها الجماعات التي ترى في ضوابط التصدير الصارمة عقبة أمام تحقيق الأهداف التي تخدم أغراضها الذاتية. ومن التدابير الضرورية لمنع تحويل الأسلحة القيام بسد الفجوات ومعالجة نقاط الضعف في إجراءات منح الترخيص وممارسات مراقبة المستخدم النهائي وغيرها من الإجراءات. إن تحديد عمليات تحويل الأسلحة وتصحيح مسارها في النظم المتسمة بالشفافية أسهل منها في النظم الأكثر غموضاً.

وينبغي لإنشاء دول وسط أفريقيا سجلاً دون إقليمي للأسلحة الصغيرة أن يكون خطوة فعالة في جهودنا الشاملة لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع وأن يعزز بناء الثقة والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

ثانياً، فيما يتعلق بتجارة الأسلحة بصورة عامة، نعترف بحق الدول في الاتجار القانوني بالأسلحة التقليدية لأغراض الدفاع عن النفس. ومع ذلك، يجب علينا أن نضمن وضع تدابير صارمة للشفافية والمراقبة من أجل تفادي تحويل الأسلحة إلى مَنْ يمكن أن يستخدموها لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض السلم والأمن.

وأشكره على إسهامه الثري في هذه المناقشة، الذي، كما يلاحظ الأعضاء، شدد فيه على حجم هذه المشكلة في وسط أفريقيا وتعرض المنطقة دون الإقليمية للخطر نظرا للخروج على القانون في مناطق عديدة منها، فضلا عن مبادرات التعاون التي تقوم بها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بهدف تحسين مكافحة الاتجار غير المشروع.

نرحب كذلك باشتراك ممثلين عن المنظمات الإقليمية الأخرى في هذه المناقشة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وختاما، أود أن أشكر المتكلمين العديدين على الكلمات الطيبة التي وجهوها إلى الوفد الغابوني، وقبل كل ذلك على التقييم الإيجابي الذي منحوه للموضوع وللتوقيت الحسن لهذه المناقشة.

من الواضح من كل البيانات التي سمعناها أن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، من منظور أوسع نطاقا، ليست جديدة - لا على مجلس الأمن ولا على الأمم المتحدة بصفة عامة. وجدير بالذكر أن المجلس قد نظر في هذه المسألة لأول مرة في جلسة وزارية عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حيث أصدر بياناً رئاسياً (S/PRST/1999/28). وفي عام ٢٠٠١، نظر المجلس مرة أخرى في هذا الموضوع لتقييم دوره في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠١. وأسفر ذلك الاجتماع أيضا عن إصدار بيان رئاسي (S/PRST/2001/21). وأشار ممثل الصين وهو محق في ملاحظاته إلى جلسات أخرى للمجلس بشأن هذا الموضوع والمواضيع الأخرى المتعلقة به. ومنذ عام ٢٠٠٢، أصدر الأمين العام ما لا يقل عن خمسة تقارير عن هذه المسألة. وتمكنت كل هذه الجهود التي بذها المجلس والأمين العام من تحديد التدابير التي يجب اتخاذها على المستوى الدولي من أجل مواجهة التحدي المتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

الأسلحة إلى مناطق الصراع والبيئات المهشة والحد منها من خلال جمع الأسلحة من المدنيين وتدمير الفائض منها وإدارة المخزون، فضلا عن إدخال تحسينات على ضوابط عمليات نقلها وتصديرها. كما دعمنا العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحد من العنف المسلح، الذي يهدف إلى كبح الطلب على الأسلحة واستهداف الأسباب الجذرية للعنف المسلح وانعدام الأمن في المجتمع، على سبيل المثال من خلال دعم منع أعمال العنف المسلح وبرامج أمن المجتمعات المحلية.

ويتضرر الناس كل يوم من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وكما قال السفير النمساوي، فإن مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم يقتلون ويجرحون بتلك الأسلحة على أيدي العصابات الإجرامية أو الجماعات المسلحة. ويدمر هذا العنف سبل كسب العيش ويشرد مجتمعات محلية بأكملها ويعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن تأثير ذلك مدمر جدا على السلام وإعادة الإعمار والاستقرار والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في وسط أفريقيا. ويشير مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا إلى الطريق نحو معالجة هذه الآفة ونحن نؤيد بقوة التدابير التي يتضمنها البيان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي

ممثل غابون.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني لئابة الأمين العام التي رغبت في الاشتراك في هذه المناقشة، وأن أشكرها على بيانها الهام الذي أشار إلى الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين تنظيم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما أرحب بحضور السيد لويس سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

٢٠٠٧ بسان تومي وبرينسي وضع صك ملزم قانونا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، وجميع الأجهزة التي يمكن أن تستعمل في تصنيعها.

والاجتماع الوزاري المقبل للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي سينعقد في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال نيسان/أبريل، سيكرس للنظر في مشروع ذلك الصك. وغابون، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، ملتزمة بتعزيز التدابير الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضا بتدابير بناء الثقة التي اتخذت في سياق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وبالمثل، نحن عازمون على تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة، بما في ذلك إنشاء سجل للمنطقة دون الإقليمية يتضمن سجلات المخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتجذب غابون صياغة وإبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة، ووضع معايير مشتركة في هذا المجال. ومن شأن هذه المعاهدة أن تعزز الصكوك الدولية القائمة التي تسعى إلى مكافحة التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة. ومشروع البيان الوزاري الذي تم التفاوض بشأنه والذي يقدمه وفدي إلى المجلس اليوم يبين التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلامي مشيدا بالرئاسة الغابونية لمجلس الأمن. وأود من خلالكم سيدي أن أعرب عن عميق امتناننا

إن غابون إذ تتخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة خلال رئاستنا للمجلس، إنما تسعى لزيادة اشتراك مجلس الأمن في دراسة التغيرات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، وللنظر في اتخاذ تدابير ابتكارية تهدف إلى تحسين مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها. ونأمل أن نرى هذه المناقشة تسفر عن النظر بتعمق أكبر في سبل تعزيز تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠١ والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، فضلا عن مختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

وكما أكد العديد من المتكلمين، أصبح انتشار الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي بسبب الآثار السلبية المتعددة النابعة من هذه الظاهرة. وفي الواقع، يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد العوامل التي تزعزع استقرار الدول من الناحية الأمنية ومن ناحية الاعتبار الإنسانية والتنمية. وتستخدم هذه الأسلحة أيضا كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك في أوقات السلم. بسبب تصاعد الأزمات والصراعات المختلفة في

جميع أنحاء العالم الناجم عن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظمت الأمم المتحدة، في نيويورك، في تموز/يوليه ٢٠٠١، المؤتمر الأول المكرس لهذه المسألة، مما أدى إلى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقال بحق الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد لويس سيلفين - غوما، إن منطقة وسط أفريقيا، وهي إحدى المناطق الأشد تضررا من هذه الظاهرة، اتخذت تدابير لتنفيذ ذلك البرنامج. وقررت بلدان وسط أفريقيا أيضا في أيار/مايو

الذي انعقد في باماكو، مالي، عام ٢٠٠٠، اعتمد الموقف الأفريقي المشترك من هذه الأسلحة. وأدرك المؤتمر الوزاري أن انتشار هذه الأسلحة يقوض الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وأوصى مؤتمر باماكو باتخاذ تدابير معينة، منها وضع وتنفيذ برامج وطنية لإدارة الأسلحة الخفيفة إدارة مسؤولة، والتسليم الطوعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإعادة إدماج المسرّحين، ومواءمة القوانين وتعزيز التعاون دون الإقليمي. وأطلق المؤتمر أيضا نداء لقيام شراكة دولية ترمي إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير القانوني بها. ونشعر بالسعادة إزاء أن وفودا، من قبيل وفد النمسا، أكدت على التعاون الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي مع عدة شركاء، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وبناء على نتيجة مؤتمر باماكو، اتخذت تدابير أخرى للحجم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وخلال الدورة الرابعة والسبعين للمجلس التنفيذي، التي انعقدت في لوساكا عام ٢٠٠١، وقبل اعتماد برنامج العمل لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها، اتخذت تدابير لتمكين من المشاركة الأفريقية النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد عام ٢٠٠١، حيث دافعت فيه القارة عن الشراكة الدولية الطويلة الأجل. بعدئذ، اعتمد الاتحاد الأفريقي في ويندهوك بناميبيا الموقف الأفريقي المشترك لأجل مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥. وطالب مؤتمر ويندهوك مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع صك ملزم قانونا يرمي إلى منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي إطارا سياسيا عاما بشأن إعادة البناء والتنمية بعد الصراع، وتحديد الألغام والأسلحة الخفيفة بوصفها تحديا لإعادة الإعمار وبناء السلام بعد

لجمهورية غابون على اتخاذ المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع يتصف بمنتهى الأهمية للقارة الأفريقية. وهذه المبادرة جزء لا يتجزأ من الخدمة القيّمة التي ما فتئ بلدكم يقدمها لأفريقيا في كل مناسبة تتعرض فيها قارتنا للخطر وكذلك السلام في أي بلد من بلداننا. وآخر زيارة قام بها الرئيس علي بونغو أونديمبا، إلى نيويورك، وهو الذي عندما تكلم دافع عن أسس قضايا قارتنا وعن السلام في العالم، تدعم كلماتي تماما.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام على عرضها هذا الصباح، والسيد كوستا على حضوره، والسيد دوارتي الذي يؤدي دورا يتصف بمنتهى الأهمية في نزع السلاح بوسط أفريقيا.

إننا جميعا نتفق على مفارقة، وهي أن القارة الأفريقية لا تنتج سوى القليل من الأسلحة ولكنها مبتلية بأفة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الأمر الذي يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، نظرا لظاهرة العنف ضد الأطفال الجنود والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن قائمة لا نهاية لها تتضمن ظواهر كشبكات الإرهاب والقرصنة في مناطق بعينها من القارة. وسمعنا اليوم من الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن ظاهرة جديدة، وهي دور الدوائر الدينية الأصولية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

وبالبلدان الأفريقية، إدراكا منها لهذه التهديدات، اتخذت تدابير إقليمية ودون إقليمية وعلى مستوى القارة. ماذا فعل الاتحاد الأفريقي؟ مثلما أكد بعض المتكلمين السابقين، فإن أول مؤتمر للاتحاد الأفريقي في هذا الشأن، المؤتمر الوزاري المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أنطونيو على بيانه وأعطى الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية):

يشارك وفدي الوفود الأخرى تهنيتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٠. تعلق بوتسوانا أهمية كبرى على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرتكم، سيدي، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا. اسمحوا لي أيضا أن أشيد بكم على دعوتكم ممثلي المنظمات الإقليمية، الذين نرى أنهم جميعا أصحاب مصلحة مهمين في موضوع مناقشة اليوم.

إن التجارة والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطر كبير يهدد السلام والأمن في أفريقيا. وتأثير الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا تأثير حاد بشكل خاص. وبالإضافة إلى السلام والأمن، تشمل القضايا المحددة الأخرى التي تنجم عن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الجرائم العابرة للحدود، والعنف المسلح، ومضايقة المسافرين والسواح والمستثمرين، المحليين والأجانب على السواء.

ويؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع، ويدعم تماما اعتماده في وقت لاحق اليوم وتوصياته. كما نؤيد البيان الذي ألقاه للتو المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الموضوع.

ونتفق في الرأي القائل إن السلام والأمن والاستقرار شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تذكى العنف المسلح وعدم الاستقرار، ستساعد كثيرا في تعزيز بيئة مؤاتية للتنمية.

الصراع. ويواصل الاتحاد الأفريقي مساعيه للوفاء بالتزاماته ببناء السلام الذي أشار إليه اليوم الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

والواضح أن اعتماد سياسات وخطط عمل جيدة ليس النقطة الرئيسية. فالنقطة الرئيسية تكمن في تنفيذها. وبالنسبة إلى وسط أفريقيا، ومثلما استمعنا اليوم إلى كلام الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإن المنطقة اعتمدت آليات ينبغي أن تتلقى المساعدة، من قبيل مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا. وقدرات الجماعة الاقتصادية ذاتها ينبغي تعزيزها، وكذلك المؤتمر الدولي عن منطقة البحيرات الكبرى. فجميع هذه الاستراتيجيات يجب تطويرها. والمهم كذلك للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالأمن في وسط أفريقيا أن تكون لديها الوسائل اللازمة لمواصلة الاضطلاع بدور نشط يتماشى مع احتياجات المنطقة. ونرحب بفتح مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، ونثق بأن مهمته تتمثل أساسا في تعزيز القدرات دون الإقليمية.

وفي الختام، نعتقد أن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب إجراء تحليل عام لها في وسط أفريقيا. ونفكر في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ولقد شهدنا لسنوات عديدة في هذه المنطقة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، لذا حان الوقت لمكافحة هذه الظاهرة بالعزيمة نفسها التي نكافح فيها التداول غير المشروع بهذه الأسلحة.

لن يدخر الاتحاد الأفريقي جهدا في تنفيذ كل الإجراءات لجعل السلام واقعا يوميا لجميع أبناء وبنات أفريقيا، وهو حلم يشاطره رجال ونساء لا حصر لهم في أنحاء العالم ويجب أن نخلفه للأجيال المقبلة. ونرى أن البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم سيسهم في تحقيق ذلك الهدف.

الكامل لهذه العملية وأيضا على تنفيذ هذا الصك القانوني حالما يتم وضعه.

إن بوتسوانا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للإجراءات التي تقررها الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، وبخاصة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، و - في منطقتي دون الإقليمية - البروتوكول المتعلق بالرقابة على الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويسرنا، سيدي، أنكم عقدتم هذه المناقشة المفتوحة في وقت نقوم بالتحضير للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، المقرر أن يعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن شأن هذه المناقشة أن تثيري فهمنا للقضايا في وسط أفريقيا بوجه خاص، وهي واحدة من أكثر المناطق المتضررة من مشكلة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حتى نكون مستعدين بشكل أفضل لتقديم إسهامات مجدية في مداولات هذا الاجتماع.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد من جديد على التزام بوتسوانا بتحقيق السلام والأمن في أفريقيا باعتباره شرطا مسبقا ضروريا للتنمية والوجود الإنساني الكريم والحوكمة الفعالة وتحقيق الرخاء. لا يمكننا أن نبالغ في تأكيد ضرورة التعاون على المستويات الإقليمية والثنائية والدولية لتيسير التنفيذ الناجح لالتزاماتنا بموجب الاتفاقات المختلفة. كما تدعم بوتسوانا استخدام التدابير والمبادرات المبتكرة

ومن الواضح أن وجود أسلحة مجهولة المصير لا يسهم فحسب في ارتفاع مستويات الجريمة، ولكنه أيضا يتيح الفرصة لتقويض الجهود الرامية إلى توسيع البنية التحتية وإلى إيصال الخدمات إلى طول الأراضي الوطنية وعرضها. ولذلك من المهم أن يعزز المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وهو تحد يمكن أن يقوض آفاق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأي بلد بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الأسلحة المجهولة المصير تعوق عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي في جميع أنحاء أفريقيا والتفاعل فيما بين الشعوب الذي نطمح إليه جميعا في ذلك الجزء من العالم.

وترى بوتسوانا أن كبح الاتجار بالأسلحة خطوة عملية باتجاه تحقيق السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في منطقة وسط أفريقيا. إن تلك الجهود تستحق كامل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال تقديم الموارد المالية والموارد الأخرى لبلدان المنطقة وتعزيز قدرة الهيئة الاقتصادية دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في تنسيق الإجراءات المتفق عليها.

وتستحق جهود المنطقة دون الإقليمية لتنفيذ إجراءات بناء الثقة وإنشاء آليات لتعزيز السلام والأمن دعم المجتمع الدولي. وتلاحظ بوتسوانا مع التقدير الدور المهم الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ما يتعلق بدعم التدابير التي ذكرتها للتو. كما نرحب بالصك الملزم قانونا المقترح بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ومعدات التصنيع، الذي سيكون مدرجا في جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنة الاستشارية الدائمة، الذي سيعقد في كينشاسا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتحت بوتسوانا المجتمع الدولي على تقديم دعمه

هؤلاء الخارجين عن القانون والمحافظة على النظام والأمن من أجل تلبية التطلعات المشروعة لشعوبنا إلى مزيد من السلام والأمن. وأول ما يجب أن يفعله المجتمع الدولي هو المساعدة على تعزيز مواردنا المادية والبشرية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتأثيره على السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. إننا بحاجة إلى المساعدة على تنقيح ومواءمة تشريعاتنا الوطنية مع الأحكام الدولية، وفي إنشاء قواعد بيانات وقوائم مرجعية بالأسلحة، وفي بناء القدرات الوطنية لإدارة مخزونات الأسلحة ومكافحة الجريمة عبر الحدود.

وترحب تشاد بنوعية الأعمال التي اضطلع بها في تعزيز السلام وتنفيذ سياسات الأمن بإشراف لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، التي عُقد اجتماعها الوزاري التاسع والعشرين في نجامينا. وأود أن أشدد على أننا أدرجنا في جدول أعمال اجتماعنا المقبل في كينشاسا النظر في المشاريع الأولية لصك قانوني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمواد المستخدمة في تصنيعها في وسط أفريقيا، وخطة تنفيذ ذلك الصك.

وأود أنؤكد كذلك على أننا، في سياق التعاون دون الإقليمي، ولا سيما في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وضعنا صكوكا لمنع الأزمات وإدارتها، وقد أثبتت فعاليتها للغاية في مساعدتنا على تنفيذ سياساتنا المتعلقة بالسلام والأمن. وكان بيان الأمين العام عن هذه المسألة مفيدا للغاية.

إن الحالة الأمنية في المنطقة معروفة جيدا. والحروب الأهلية المتعاقبة، التي قوضت دولنا الفتية وأجهزتنا الأمنية المسؤولة عن إنفاذ القوانين بشأن مراقبة حركة الأسلحة، قد غدت الجريمة وأنشطة تجار الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية. كما أن حدودنا الوعرة تصعب مراقبتها وتساعد

لمعالجة جوانب معينة من جوانب الاتجار بالأسلحة وتخفيف أثره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ

ذي بدء أن أحيي كل المتكلمين البارزين الذين أدلوا ببياناتهم قبلي. كما أود أن أهنئ شقيقي من وسط أفريقيا، السفير إيمانويل إيسوزي - نغوندت ممثل جمهورية غابون. إنه لم يظهر قدرة وكفاءة على ترأس المجلس وبالتالي تشريف دول المنطقة دون الإقليمية فحسب بل أظهر أيضا اهتمامه بمصير منطقتنا دون الإقليمية بأسرها عن طريق إدراج المسألة الخطيرة المتعلقة بأثر الاتجار بالأسلحة على السلام والأمن في وسط أفريقيا في برنامج عمل المجلس. كما أود أن أشكر، بالطبع، أعضاء المجلس على موافقتهم على هذا الاقتراح.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية بوسط أفريقيا يشكل تهديدا دائما لترسيخ سيادة القانون والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعرضت قدرتنا على ضمان الحكم الرشيد، وهو الأمر الضروري، والبيئة الآمنة والمواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة لاختبار عسير بسبب التداول غير المشروع للأسلحة من جميع الأعمدة في المنطقة دون الإقليمية. ويقود ذلك إلى ثراء المتاجرين، الذين غالبا ما يحتفون عن الأنظار، والمستخدمين لتلك الأسلحة على اختلاف أنواعهم، من مجرمين صغار ومغامرين متستريين بثياب الشوار والمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل الاستيلاء على السلطة، بالإضافة إلى قطاع الطرق وعصابات الطرق الرئيسية.

وجلي أن المواطنين المسالين - من رجال ونساء وأطفال - هم أول الضحايا. إن دولنا، الهشة والمحدودة الموارد البشرية وغيرها من الموارد، تجد صعوبة في مكافحة

المشتركة. كما أننا نعتمد على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ برنامجنا لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكي يتمكن المقاتلون السابقون من المجموعات المسلحة، ولا سيما الجنود الأطفال، من الدخول القانوني في الحياة العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، نود بصفة خاصة أن نشكر المجتمع الدولي على قراره، الذي اتخذته في وقت كنا بأمس الحاجة إليه، بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتعزيز الأمن في المنطقة الشرقية من بلدنا إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما تعزيز قدراتنا من خلال نشر المفزة الأمنية المتكاملة. إننا نثق بأننا ستمكن من الاعتماد على أنفسنا في المستقبل، ولكننا نعتمد على مصادر الدعم الأخرى من المجتمع الدولي لتكملة مواردنا البشرية والموارد الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

لممثل المغرب.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ

ذي بدء، وباسم المملكة المغربية، أود أن أهنيكم بجمهورية سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. إنكم تمثلون غابون، البلد الصديق والشقيق، الذي تربطه بالمغرب روابط تاريخية حارة ومتجذرة، وعلاقات خاصة على كل المستويات. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنيكم على قراركم بأن يناقش المجلس هذا الموضوع الهام المتعلق بأثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن والاستقرار في وسط أفريقيا، تلك المنطقة القريبة من قلوبنا.

وأود أيضا أن أشكر السيدة ميغيرو، والسيد كوستا، والسيد دوارتي، والسيد سيلفين - غوما على إسهاماتهم الهامة.

إن مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز النظام الدولي القائم المعني بمكافحة الانتشار والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة.

المتاجرين بالأسلحة غير المشروعة ومستخدمي تلك الأسلحة على التنقل بسهولة من بلد إلى آخر. وانعدام الأمن الناتج عن تلك الحالة يشكل تحديا رئيسيا يجب أن تتصدى له كل دولة من دولنا، ولكننا نستطيع أيضا أن نتصدى له معا بدوريات مشتركة لبلدين أو مجموعة من البلدان التي لها حدود مشتركة. وهذا الجهد يجب أن تكمله المعلومات ذات الصلة التي تساعد على تحديد هوية المتاجرين ومعاقتهم.

وعندما تكون الدول مسؤولة عن الاتجار غير المشروع، فإن الجزاءات الدولية الصارمة والفعالة تصبح ضرورية. وعلاوة على ذلك، إن كان لنا أن نعول على تعاون شعوبنا، وهو ضروري لهذا الجهد، فلا بد من توعية تلك الشعوب بخطورة الحالة، لكي تتمكن من جمع الأسلحة ذات الحيازة غير الشرعية.

وبالنسبة لتشاد، فإن تداول الأسلحة الخفيفة يعود إلى الحروب والقتال المتكررة التي عصفت ببلدنا منذ الاستقلال. والمجموعات المسلحة المدعومة من خارج البلد، قد جلبت الأسلحة إلى مختلف المناطق وزودت بها قطاع الطرق والقائمين بأعمال الصيد غير المشروع وغيرهم من المهربين في منطقة الساحل وعلى حدود السودان. ومن أجل التصدي لهذه الحالة، وعلى الرغم من المساحة الشاسعة للمنطقة المعنية، قامت الحكومة بعمليات دورية لاستعادة تلك الأسلحة التي تشكل مصدرا لعدم الأمن والعنف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنشأنا لجنة وطنية لترع السلاح، تمكنت من استرجاع أكثر من ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح من مختلف الأعيرة.

إننا نتطلع إلى المستقبل بعين التفاؤل في ضوء التحسن الكبير الذي طرأ على الحياة السياسية في بلدنا. لقد أعدنا العلاقات مع السودان إلى طبيعتها، مما فتح الطريق أمام تحسين العلاقات الثنائية من أجل تعزيز الأمن على حدودنا

ودعا المؤتمر أيضا إلى الدعوة إلى عقد اجتماعات إقليمية لمواصلة الجهود لتنفيذ برنامج العمل، واعترف أيضا بأهمية التعاون والمساعدة الدوليين في التنفيذ الفعال لهذا الصك. وفي هذا السياق، سيكون الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين في تموز/يوليه ٢٠١٠ اجتماعا دوليا هاما للنظر في طرق أفضل لتنفيذ برنامج العمل.

والجهود المبذولة من قبل بلدان وسط أفريقيا ينبغي التنويه بها ودعمها. وبذلك الروح يشجع بلدي المبادرات المتخذة من قبل بلدان المنطقة لتعزيز تدابير بناء الثقة ولوضع صك قانوني ملزم وطرائق لتحديد تلك الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، بوسائل منها دعم لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، فإن القيام في سياق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع صك مماثل لاتفاقيات وإعلانات وبروتوكولات باماكو ونيروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - الرامية إلى وضع إطار قانوني ومؤسسي لدعوة الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا إلى مواصلة مواقفها وتجميع جهودها لمكافحة الاتجار بالأسلحة الخفيفة - طريق يمكن أن يكون اتباعه مفيدا.

وتحقيقا لهذا الغرض من الضروري طبعا تعزيز قدرات تلك الهيئة دون الإقليمية على التحديد الواضح للمشاكل والاحتياجات بعينها لكل بلد عضو. وفضلا عن ذلك، من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي دعما ذا مغزى، بما في ذلك المساعدة والتعاون المعززان، لبلدان المنطقة التي تطلبه بغية السماح لها بمواجهة التحديات التي يواجهها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

وكان من المنطقي تماما أن ينضم المغرب، من البداية، إلى جهود مختلف البلدان التي أدت إلى القيام، في

وهذا الإطار القانوني يجب تكملته بصكوك دولية شاملة وملزمة. وفي هذا السياق، يؤمن بلدي بأن جميع السياسات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي لهذه المشكلة سوف تستفيد من وجود نظام قانوني دولي معزز لمجابهة التجارة غير المشروعة بتلك الأسلحة المدمرة ووسمها من أجل ضمان القدرة على تعقبها بسرعة.

وبطبيعة الحال، اتخذ إنشاء ذلك النظام القانوني خطوة كبيرة إلى الأمام في عام ٢٠٠١ باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وفي عام ٢٠٠٥، باعتماد الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وينبغي الآن توسيع النظام وتوطيده لكي يشمل السمسرة غير المشروعة وللحد بفعالية وكفاءة من نطاق التداول المنفلت لتلك الأسلحة ومن أثرها على السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وحتى يعزز ذلك النظام يعتقد المغرب بأن تنفيذ هذه الصكوك يساهم إسهاما ضروريا في الحد من الآثار الكارثية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولا ريب في أن تلك الجهود على الصعيد الدولي سيكون لها أثر إيجابي في أفريقيا عموما، وفي وسط أفريقيا على نحو خاص.

وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر الاستعراض، على الرغم من فشله في ٢٠٠٦، أكد على الدرجة الكبيرة من توافق الآراء الواسع القائم على أهمية برنامج العمل وصلته بالموضوع. وذلك جعل البرنامج نقطة مرجعية أساسية للإجراءات الدولية لتنظيم تداول الأسلحة الخفيفة. وفضلا عن ذلك، فإن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل تمكن في ٢٠٠٨، استنادا إلى تلك النتيجة، من اتخاذ نهج إقليمي حيال تنفيذ البرنامج.

بالأسلحة على مجلس الأمن. لقد ذكرنا مجددا سابقا أن لانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها أثرا سلبيا في أمن الناس، وأثما يفاقمان التوترات، ويذكيان الصراعات، ويشكلان في أغلب الأحيان تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ولا حاجة بالمرء إلى الإشارة إلى العدد الكبير من الإصابات والوفيات التي يسببها، أو إلى التكاليف اللازمة للتصدي لها حتى يتوصل إلى الاستنتاج بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها مشكلتان تتطلبان الانتباه المستعجل والحريص من المجتمع الدولي.

وتعتقد كوستاريكا بأن المنظمة يقع عليها واجب لا مفر منه، وهو صياغة صكوك تضع حدودا على صنع وتجارة الأسلحة. بيد أن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ينبغي أن تكون، حتى يحدث ذلك، بؤرة انتباه المجلس، بخاصة فيما يتعلق بحالات محددة من قبيل الحالات في وسط أفريقيا، وهي منطقة تعاني معاناة شديدة من الآثار المضرة المترتبة على انتشار الأسلحة الصغيرة.

وفد بلدي يحث باحترام أعضاء المجلس على تأييد مبادرة البلدان في تلك المنطقة لوضع صك ملزم قانونا لرصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على المستوى دون الإقليمي. ونحث أيضا الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا على وضع صكوك تكفل الشفافية في صنع الأسلحة وتجارتها والاتجار بها، وتسهم في تنفيذ البرامج الوطنية لوسم الأسلحة وتطلق آلية رصد وتسجيل للأسلحة الموجودة على المستوى دون الإقليمي.

ونعتقد بأن من المهم تقديم الدعم الدولي لأي مبادرة تنهض بتبادل للممارسات المثلى فيما بين بلدان المنطقة وتكفل التنفيذ الكامل للتشريعات الوطنية المناسبة بشأن هذه المسائل. وفي هذا الصدد، من المهم تذكّر أن بلدان المنطقة يجب عليها

حزيران/يونيه ٢٠٠٦، باعتماد إعلان جنيف المعني بالعنف المسلح والتنمية. وتلك المبادرة، التي اعترف بأهميتها عدد متنام من البلدان، كانت متفقة تماما مع جهود بذلتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الشراكة الدولية للسماح للبلدان المانحة ووكالات التنمية وهيئات نزع السلاح بإدراج مسألة العنف المسلح في برامج عملها سيجعل من الممكن توجيه استراتيجيات قائمة صوب نهج ابتكاري ومتسق جديد يناسب كل حالة وموجه صوب أهداف تناول ومنع الأسباب الجذرية للصراع المسلح ولتعبئة وتوجيه الموارد الإنمائية الضرورية.

إن التصدي لمشكلة الأسلحة الخفيفة، التي يمس أثرها الباعث على القلق أيضا بالتهديدات العالمية الخطيرة التي يوجدها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ذو أهمية حاسمة اليوم. ذلك يؤكد على الحاجة الملحة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم استجابة عالمية. ولا شك في أن هذا النوع من المناقشة في المجلس يسهم في تعزيز جهود المجتمع الدولي في هذا المجال. ونحن نثني على غابون بفضل مبادراتها بتنظيمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بشكر وفد بلدكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لعروض السيدة ميغويرو، نائبة الأمين العام؛ والسيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد سيلفين - غوما، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأود أيضا أن أرحب بحضور السفير دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

ترحب كوستاريكا بمبادرة وفد بلدكم، السيد الرئيس، بالقيام مرة أخرى بعرض مسألة الاتجار غير المشروع

السياسية لبناء السلام وحفظ السلام. فمن شأن هذا أن يبعث إشارة إيجابية بأن مجلس الأمن يدرك مسؤوليته في هذه القضايا الخطيرة. ونرى أيضا أنه من الضروري لمجلس الأمن أن يستمر في تقديم الدعم لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تدمير الأسلحة وتنشيط تدابير متابعة الجزاءات المرتبطة بحظر الأسلحة.

وسأختتم بتكرار أن كوستاريكا تؤمن أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد وينفذ تدابير لمكافحة تجارة الأسلحة غير المشروعة، ويجب، أساسا، أن يعزز تنظيم أي تجارة للأسلحة بشكل كبير. وعلى هيئات الأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف الضروري.

ورغم أنه قد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في غضون العقد الماضي باعتماد خطة العمل المعنية بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، على سبيل المثال، نعتقد أنه يجب تحقيق المزيد من التقدم من خلال اعتماد صكوك ملزمة قانونا. ولذلك، يؤيد بلدي ويسهم في المناقشات المعنية بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في إطار الجمعية العامة. ولقد أدى غياب التدابير التي تكفل الامتثال الإلزامي لإجراءات مجلس الأمن إلى وضع أحكام لم تتجاوز تكرار المبادئ، الأمر الذي ثبت عدم جدواه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر جميع الذين تكلموا، لا سيما نائبة الأمين العام، السيدة ميغرو، والمدير التنفيذي كوستا والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط

أن تنقيد بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس بشأن إجراءات حظر تصدير الأسلحة. ومن شأن قدر أكبر من التفاعل مع لجان الجزاءات التابعة للمجلس وأفرقة الخبراء التابعة لها أن يسهم في تنفيذ إجراءات حظر تصدير الأسلحة وأن يجعل من الممكن مواجهة التحديات التي يواجهها تنفيذها.

وتعتقد كوستاريكا بأن من الضروري أن تسهم بلدان المنطقة بنشاط في فعالية التدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن. وينبغي أن توفر المعلومات اللازمة عن التدابير المعتمدة لتنفيذ إجراءات حظر تصدير الأسلحة. وفي هذا الصدد نجد أن ما يبعث على القلق على نحو خاص الافتقار إلى تقارير عن تنفيذ الحظر على تصدير الأسلحة ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي معلومات يطالب بتقديمها القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩).

ونود أيضا أن نذكر مجددا المسؤولية الرئيسية الواقعة على كاهل الجهات الصانعة للأسلحة عن التقيد بمتطلبات الإخطار عن الأسلحة ونقلها التي يفرضها مجلس الأمن. وينبغي لها أيضا أن تتخذ الخطوات الممكنة اتخاذها لكفالة ألا تقع تلك الأسلحة في أيدي المجرمين أو ألا تستعمل في الأغراض غير القانونية. وتحث كوستاريكا المجتمع الدولي على التركيز مجددا على مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا عن طريق توفير الموارد والمعدات لبناء القدرة وبرامج الدعم المؤسسي. ونعتقد أن المانحين الذين يدعمون برامج إصلاح قطاع الأمن وتدريب قوات الأمن عليهم أن يدرجوا الإدارة الفعالة للمخزونات من الأسلحة في برامجهم. ومرة أخرى، في هذه البلدان الخاضعة لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن، فإن الإدارة الجيدة للمخزونات يجب أن تكون شرطا لنقل الأسلحة وتقديم المساعدة لقوات الأمن.

وترى كوستاريكا أنه من الأهمية بمكان أن يدرج موضوع الأسلحة الصغيرة في ولايات وتقارير البعثات

إقليمية. وستغطي ثلاث حلقات أفريقية وستعالج حلقة وسط أفريقيا. وسيدعم الاتحاد تنفيذ بلدان منطقة البحيرات الكبرى لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية التقنية لإدارة مخزونات الذخائر التقليدية.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأعضاء عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بجهود مكافحة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها المنفلت والاتجار غير المشروع بها. فإلى جانب أنها يمكن أن تغذي الإرهاب والجريمة المنظمة، تقوم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدور رئيسي في زعزعة الاستقرار وإضعاف الدول وهياكلها الاجتماعية والسياسية، وفي إشعال الصراعات وانتشارها. إنها تمثل مشكلة أمنية بالنسبة لنا جميعا، وعائقا رئيسيا أمام تنمية البلدان المتضررة.

ولهذا السبب، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في عام ٢٠٠٥، استراتيجية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وتدعو هذه الاستراتيجية إلى اتباع نهج شامل وتسعى إلى حشد جميع الأدوات التي تحت تصرف الاتحاد الأوروبي لمعالجة العرض والطلب على تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد تم تخصيص حوالي ٥٠٠ مليون يورو لبرامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ عام ١٩٩٢.

ولمعالجة المشاكل التي يسببها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها، ما زلنا نعتبر برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة أنسب صك متعدد الأطراف. ويعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على وضع برنامج من شأنه أن يدعم تنفيذ ذلك البرنامج على المستوى الإقليمي بتنظيم حلقات دراسية

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا قيام الاتحاد الأفريقي بوضع استراتيجية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من شأنها أن تشمل مبادئ توجيهية للإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. وأود أيضا أن أذكر هنا بأن مبادرة الاتحاد الأوروبي تتطور حاليا لمكافحة النقل الجوي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا المشروع، الذي يحدد أفريقيا باعتبارها منطقة ذات أولوية، يسعى إلى وضع برامج حاسوبية وممارسات جيدة لتعزيز مراقبة شركات الطيران المشتبه في أنها تقوم بهذا التهريب.

ونقل الأسلحة التقليدية، سيساعد كثيرا في مكافحة انتشار هذه الأسلحة، التي لا هي مرغوب فيها ولا هي مسؤولة.

والاتحاد على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتفاوض على شروط هذا الصك الدولي في إطار العملية التفاوضية التي أنشأها قرار الجمعية العامة المتخذ في عام ٢٠٠٩ (القرار ٤٨/٦٤). وينبغي لتلك العملية أن تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية والوطنية المحددة دون المساس بنوعية المعاهدة المستقبلية. وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩ بالتشجيع على إجراء مناقشة على المستوى الإقليمي من خلال سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، التي عقدت منها اثنتان في أفريقيا. ونخطط لتكرار تلك المبادرة مع إجراء مناقشات إقليمية بشأن الجوانب السياسية والتقنية في معاهدة تجارة الأسلحة المستقبلية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن ينتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزامه التام بمكافحة الاتجار بالأسلحة التقليدية، لا سيما في القارة الأفريقية. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي - أفريقيا يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف، والاتحاد ملتزم بالاستمرار في جهوده لتعزيز إنشاء هيكل حقيقي للسلام والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي. لذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٣٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

وللأسف، لم تسلم منطقة وسط أفريقيا من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي مطالبة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإعداد مشروع صك قانوني بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع خطة عمل ومدونة سلوك لقوات الأمن والدفاع في وسط أفريقيا.

والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على دعم كل التزام يتم في هذا الصدد. وكما قال السيد سيلفين - غوما هذا الصباح، يدعم الاتحاد الأوروبي بالفعل جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقدم الجهود التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا، على المستوى الوطني، لتنفيذ برنامج برازافيل للأنشطة ذات الأولوية، الذي هو جزء من برنامج عمل الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن نهجا عالميا إزاء مشكلة انتشار الأسلحة التقليدية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكون له أثر ملموس على الأمن. ولهذا السبب، لا بد من معالجة مصدر المشكلة بتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية من خلال إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بشكل راسخ بأن صكا عالميا ملزما قانونا، وفقا لمسؤوليات الدول بموجب القانون الدولي بشأن هذا الموضوع ووضع قواعد دولية مشتركة لاستيراد وتصدير